هيئة تنظيم الاتصالات TRA
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY

United Arab Emirates

التقرير السنوي
2011

الرؤيـــــة

بيئة مثلى لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة تصل إلى مصاف المراكز الرئيسية على مستوى العالم.

الرسالـــة

أن ندعم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحافظ على المنافسة، ونحمي مصالح المشتركين، ونرتقي بمستوى جاهزية التحول الإلكتروني، ونشجّع الاستثمار والابتكار والتطوير والتعليم، ونلتزم بتنفيذ مسؤولياتنا تجاه المجتمع من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة القطاع والإشراف عليه.

القيـــَـم

- الشفافية
- العدالة
- روح الفريق
- الولاء والانتماء
- ثقافة التميّز
- الحوكمة

قائمة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة 7

كلمة المدير العام 9

لمحة عامة لعام 2011 13

الحكومة الإلكترونية 15

الجوائز 16

إدارة الطيف الترددّي والشؤون الدولية عام 2011 19

الفعاليات 20

إدارة شؤون تطوير التكنولوجيا 23

تقرير مدقّقي الحسابات المستقلّين 29

بيان الدخل الشامل 30

بيان المركز المالي 31

بيان التدفقات النقدية 32

بيان التغيّرات في حقوق الملكية 33

إيضاحات حول البيانات المالية 34

الممتلكات والآلات والمعدات 40

المنح الحكومية 43

الالتزامات 43

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سعادة محمد أحمد القمزي
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات

يمضي عام ويبدأ عام جديد، ولكن الإنجاز يتواصل والجهد يتضاعف والتميّز يزداد. هذا عهدنا في الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، لهذا كان عام 2011 عاماً مميّزاً للهيئة، حيث الإنطلاقة النوعية في المبادرات والأعمال والأنشطة على المستويَين الوطني والدولي، وحيث التطوّر المتناسق في مختلف المجالات التنظيمية والخدمية، والذي انعكس ليشمل دعم الساحة الإلكترونية والمجتمع الرقمي، وليساهم في تحقيق مستوى متقدّم من التحوّل الإلكتروني في الخدمات الحكومية، والذي يُعتبر أحد أهم المرتكزات الأساسية في الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي نسعى لتحقيقه بما يرتقي لتوجيهات قيادتنا الرشيدة في العمل على تحقيق رؤية الإمارات 2021.

وإنّه ليسرّنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة للعام 2011 الذي يعرض أهم مبادرات وإنجازات الهيئة خلال العام المنصرم. وفي السياق نفسه، نؤكّد التزام الهيئة المستمر في المضي قدماً للحفاظ على مستوى متقدّم من الريادة في المبادرات والخدمات على الدوام.

لقد أظهرت المؤشرات العالمية في مجال الحكومة الإلكترونية في العام 2011 مدى الإنجاز النوعي الذي حقّقته الهيئة بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، والذي أدّى إلى تقدّم الدولة إلى المركز السابع عالمياً في مؤشر الخدمات الإلكترونية، والمركز السادس في مؤشر المشاركة الإلكترونية وفقاً لتقارير الأمم المتحدة في هذا المجال. وكان تدشين صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، لبوابة حكومة الإمارات الإلكترونية في 5 يونيو 2011، مصدر فخر للهيئة على إدارتها وإشرافها لتحقيق هذه النقلة النوعية في الخدمات الإلكترونية الحكومية من خلال بوابة حكومة الإمارات، والتي شكّلت مستوى متقدّم في التسهيل على المتعاملين للوصول والتفاعل والتلقّي للخدمات الحكومية الاتحادية والمحلية من خلال بوابة إلكترونية واحدة، بالإضافة إلى الوصول لتطبيق مفهوم البيانات المفتوحة، والذي يُطبّق في عدد قليل من الدول المتقدّمة.

أما دور الهيئة في الحفاظ على المنافسة وتطوير قطاع الاتصالات والمعلومات في الدولة ليصل إلى مصاف المراكز الرئيسية في العالم، فلقد استمر هذا الدور بترسيخ مكانة الدولة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية وكفاءة عالية، حيث أظهرت المؤشرات العالمية في مجال الاتصالات للعام 2011 تبوّء الدولة للمركز الأول على مستوى العالم من حيث تغطية شبكات الهاتف المتحرّك ومعدل انتشارها. كما حصلت الدولة على المركز الثالث عشر على مستوى العالم من حيث سرعة التحميل للإنترنت، والمركز الخامس عشر من حيث معدل سرعة التنزيل للإنترنت. كما تم إطلاق تقنيات مختلفة للنطاق العريض (HSPA + & LTE) على شبكات الهاتف المتحرّك للمرخّصين، وبسرعة تصل إلى 100 ميجابت في الثانية، بينما ارتفعت أعداد المشتركين للنطاق العريض للإنترنت في الدولة لتصل في نهاية عام 2011 إلى ما يقارب مليون مشترك، منهم 600 ألف على شبكة الألياف البصرية. كما حافظ مشغّلو الهاتف المتحرّك على نسبة متدنّية من انقطاع المكالمات لم تتعدّى 0.7% في الأعوام الثلاثة الماضية، وهي من أفضل النسب العالمية في هذا المجال.

كما بادرت الهيئة لإنشاء مركز تبادل الإنترنت لدولة الإمارات (UAEIX)، والذي تم إطلاقه بدعم تقني واستضافة من شركة الاتصالات المتكاملة «دو». ويُعدّ هذا المشروع من المشاريع الاستراتيجية التي تدعم البنية التحتية للإنترنت على مستوى المنطقة، حيث يعمل المركز على الربط السريع ما بين المشاركين فيه، والذي يشمل مزوّدي خدمات الإنترنت والمحتوى ومشغّلي الاتصالات. ويساهم المركز الذي بدأ بتقديم خدماته على تطوير فعالية وكفاءة واستمرارية خدمات الإنترنت وتبادل المعلومات، بما في ذلك إيجاد مسارات جديدة وسريعة للإنترنت، بحيث تبقى حركة الإنترنت بين الجهات والقطاعات المختلفة في الدولة داخلية. وتتم عملية تبادل المعلومات ما بين هذا الجهات بشكل مباشر داخل الدولة، ممّا يرفع من أداء الإنترنت، ويقلّل من تأثره في حال حدوث انقطاعات في الكوابل الرئيسية للإنترنت في المنطقة، عدا عن دور المركز في المساهمة لتعزيز دور الدولة في جذب محتوى الإنترنت، وتنمية قطاعات الإنترنت المختلفة.

أما فوز الهيئة باستضافة المعرض الدولي للاتصالات (ITU Telecom World 2012)، فهو مؤشر دولي جديد يُضاف إلى سلسلة المؤشرات العالمية المختلفة التي تُظهر الثقة العالمية في التقدّم الذي وصلت إليه الدولة في

شتى المجالات، بما في ذلك الساحة الرقمية والاتصالات والأدوات القانونية المنظّمة لهذا القطاع الهام. وقد شهد عام 2011 حصول الهيئة على العديد من الجوائز والشهادات العالمية والإقليمية كجائزة أفضل هيئة تنظيمية من قبَل مجلة (Comms MEA)، وجائزة مبادرة العام في التواصل الاجتماعي، وجائزة الإبداع التقني في مسابقة درع الحكومة الإلكترونية العربية، وشهادة نظم إدارة استمرارية الأعمال (BS 25999)، وشهادة نظم أمن المعلومات (ISO 27001) لفريق الاستجابة لطوارىء الحاسب الآلي، وغيرها من الجوائز والشهادات العالمية التي تُعتبر شواهد أخرى على طريق الريادة الذي تسير فيه الهيئة، وتأكيد لمستوى تطوّر العمل وجهد العاملين.

وفي عام 2011، منحت الهيئة رخصة جديدة لخدمات الأقمار الصناعية ورخصة أخرى في مجال بث إشارات الأقمار الصناعية التلفزيونية، وتعاملت الهيئة مع ما يزيد على 12,864 طلب في مجال خدمات الطيف الترددّي، سواء طلبات جديدة أو تجديد أو إلغاء، كما قامت الهيئة بإصدار ومراجعة وتحديث ما يزيد على ثلاثة عشر أداة تشريعية تنظيمية في مجال الاتصالات، وتم تطوير وتطبيق العديد من الآليات والوسائل الجديدة لمتابعة ومراقبة التزام المرخّص لهم للأطر التنظيمية لتراخيصهم، وقامت الإدارات المعنية في الهيئة بالتعامل مع عشرات المسائل المتعلقة بشفافية الأسعار، والمنافسة، وممارسات التسويق والاتصال.

أما على صعيد التطوير الداخلي والبنية التحتية للهيئة، فقد شهد العام 2011 الإنتهاء من المباني الجديدة للهيئة في أبوظبي ودبي، والتي تتميّز باللون الأخضر الذي يجسّد الرفق بالبيئة والالتزام بأعلى المعايير والمواصفات العالمية في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة والاستدامة البيئية. وتتمتّع هذه المباني بكفاءة بيئية عالية تزيد بنسبة 40% عن مثيلاتها من المباني، ممّا يجسّد حرص الهيئة على الاستدامة البيئية، وعلى أن تكون الهيئة رائدة في هذا المجال.

إنّ التطوير الذي شهدته الهيئة في العام المنصرم شمل مختلف نواحي العمل في الهيئة، ولم يقتصر على البنية التحتية بل اهتم بتطوير أنظمة العمل أيضاً. ومن ذلك، إطلاق نظام جديد لإدارة الطيف الترددّي في الدولة، والذي يُعتبر الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وثاني أحدث وأقوى نظام في العالم في مجال إدارة الطيف الترددّي، ويشمل ذلك الخدمات الإلكترونية في هذا المجال.

وعلى صعيد التعاون الدولي والإقليمي، كانت مشاركات الهيئة في المنتديات والمنظّمات الدولية المعنية كالاتحاد الدولي للاتصالات وفي اللجان المنبثقة عنها، متميّزة وفاعلة وبما يحقّق مصالح الدولة. ومن ذلك، تبنّي الهيئة لمبادرة عالمية تمثّلت في إنشاء متحف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي تم تدشينه في مدينة جنيف خلال شهر أكتوبر 2011. كما شهد العام 2011 استضافة الدولة للاجتماع الثاني والعشرين لوزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تم فيه الموافقة على التحوّل من بروتوكول الإنترنت الإصدار 4 (IPV4) إلى الإصدار 6 (IPV6). وتم فيه أيضاً إقرار أسس التحوّل من البث التلفزيوني التماثلي إلى البث التلفزيوني الرقمي.

أما المتعاملين بمختلف فئاتهم والذين نعتبرهم جوهر ومحور العمليات الخدمية والتطويرية في الهيئة، فكان لهم جلّ الاهتمام والتعرّف على احتياجاتهم والتعامل مع متطلّباتهم وشكاويهم، ومن هنا، كان تنفيذ الهيئة لعدد كبير من استطلاعات الرأي للمتعاملين عبر الإنترنت للتعرّف على آرائهم، وكيفية تقديم أفضل الخدمات لهم، بالإضافة إلى ما تم إطلاقه من المنتديات كمنتدى شبكات الجيل القادم (NGN)، وغيرها من منتديات، والتي تهدف إلى تسريع عملية تحوّل قطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو شبكات الجيل القادم.

وفي الختام، أودّ القول أنّنا ماضون على درب التميّز والريادة الذي خطّته القيادة الحكيمة لدولتنا، والتي كان اهتمامها ودعمها اللامحدود لنا في الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات العامل الرئيسي في نجاحنا ووصولنا إلى المراتب العالمية.وسنبقى على العهد نسير بوحي الرؤية الخلاّقة التي وضعتها لنا هذه القيادة العظيمة، لنخدم بلدنا ونكون الأوائل على الدوام.

كما يطيب لي أن أعبّر عن تقديري واعتزازي بمجلس إدارة الهيئة والإدارة العامة، وجميع العاملين بالهيئة الذين واصلوا جهودهم وحقّقوا هذه النجاحات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سعادة محمد أحمد القمزي
رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

سعادة محمد ناصر الغانم
مدير عام هيئة تنظيم الإتصالات

بدايةً، لا بدّ لي من أن أتوجّه بالشُكر الجزيل إلى القيادة الحكيمة لدولة الإمارات التي نعمل برؤيتها الرشيدة في الالتزام بأعلى معايير الجودة في مجال تنظيم قطاع الاتصالات في الدولة، كما لا بدّ لي من شُكر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المثمرة لإنجاح عام 2011 بكل المقاييس. أخيراً وليس آخراً، الشُكر الجزيل مُقدّم إلى جميع العاملين في الهيئة، وجميع شركائنا الذين لولاهم لما استطعنا تحقيق هذا النجاح، ولا الوصول إلى غاياتنا المأمولة إماراتياً وعالمياً.

عاماً بعد عام، تواصل هيئتنا الإنجازات الكبيرة في مجال قطاع الاتصالات والمعلومات في دولة الإمارات، ويتحقّق لنا شيئاً فشيئاً الإسهام الكبير في تعزيز المكانة العربية الرائدة للدولة في هذا القطاع، وترسيخ مكانتها كوجهة عالمية ومنصّة رائدة للنشاط الاقتصادي والتجاري والسياحي.

وبالتوازي مع تحقيق العديد من الإنجازات في عام 2011، نواصل العمل على تهيئة قطاع الاتصالات والمعلومات في الدولة كي يتمكّن من التكيّف مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم نتيجة للطبيعة دائمة التغيير في المجال التقني. ونحن بذلك لا نهدف إلى تشييد بنية تحتية تقنية ومعلوماتية راسخة في الدولة فحسب، بل نسعى إلى خلق قطاع عالمي المستوى، يتمتّع بالتنافسية والإمكانيات الكبيرة والمرونة العالية التي تضمن تحقيق استراتيجية قيادتنا الحكيمة في إرساء نموذج لدولة الإمارات يُحتذى به.

من منطلق الإيمان بأنّ على أكتافنا تقع مسؤولية التفاعل مع المجتمع لأجل خير أبنائه وشرائحه كافةً، فإننا نولي الأهمية القصوى لبرامج المسؤولية المجتمعية التي تنفّذها أو تدعمها الهيئة، وعلى رأسها مشروع «صدى الصمت»، إحدى مبادرات وزارة الشؤون الإجتماعية ممثّلة بصندوق المسؤولية الاجتماعية، وبالتعاون مع الهيئة، والذي يهدف إلى تمكين الأفراد من ذوي الإعاقة السمعية والنطقية من التواصل مع باقي أفراد المجتمع سعياً لدمجهم في المجتمع بما يشعرهم بالمساواة ويعزّز لديهم الثقة بالنفس وينمّي فيهم القدرات الذاتية والمهارات التواصلية.

كما تضمّنت برامج المسؤولية الاجتماعية تنظيم العديد من الفعاليات التثقيفية حول الأمن الإلكتروني في مدارس الذكور والإناث، بهدف رفع مستوى وعي الأجيال الناشئة بكيفية الاحتياط من الهجمات الإلكترونية في عالم يشهد تطوراً متسارعاً لتقنيات المعلوماتية وأدوات الجريمة الإلكترونية. إضافةً إلى ذلك، فقد نفّذت الهيئة العديد من الأنشطة المتعلقة بمجال رعاية مرضى الثلاسيميا، والمسنين، والعجزة، والفئات المجتمعية الأقل حظاً.

يسرّني أيضاً أن أشير إلى المشاركة الفاعلة للهيئة في فعاليات أسبوع جيتكس للتقنية الذي عُقد في مركز دبي للمؤتمرات والمعارض في أكتوبر 2011، بمشاركة واسعة لكبريات الهيئات والجهات المحلية والعربية والعالمية العاملة في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممثّلة بأكثر من 3500 شركة محلية وعالمية، إلى جانب 136 ألفاً من الخبراء والمهنيّين العاملين في هذا القطاع. وقد قامت الهيئة بالتزامن مع فعاليات أسبوع جيتكس 2011، بإبرام مذكرات التفاهم مع جهات دولية ومحلية عدة.

الجدير بالذكر وانطلاقاً من الأهمية التي توليها الهيئة للنطاق الترددّي العريض كونه من العناصر المهمة في استقطاب الاستثمارات إلى الدولة، فقد نظّمت بالتعاون مع مؤسسة «Policy Tracker» مؤتمر الطيف الترددّي الثاني للشرق الأوسط بالمدينة القديمة في دبي بشهر مارس 2011، والذي حضره 110 مندوبين من 27 دولة ممثّلين لمؤسسات إماراتية وعربية ودولية.

ولأننا نولي الأمن الإلكتروني الأهمية الكبيرة، نظراً لأن أمن الإنسان الإماراتي واستقراره من أولى أولوياتنا، ولأن تحقيق بيئة إلكترونية آمنة في الدولة هو أحد أهدافنا الاستراتيجية، فقد شاركت الهيئة ممثّلة بفريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي في عدد من الفعاليات، منها مؤتمر التعاون الإقليمي لحماية البنية التحتية، والمؤتمر الثاني لإدارة تقنيات المعلومات، وفعاليات أسبوع جيتكس للتقنية 2011، إلى جانب رعاية الفريق لمؤتمر استراتيجية أمن المعلومات 2011، واستضافته لفعاليات الاجتماع السنوي العام لفرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي لمنظمة التعاون الإسلامي، وتنظيمه للمؤتمر الدولي الرابع لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

لا يمكن أن تتحقّق المكانة الرائدة لقطاع الاتصالات في الدولة إلا عبر التنسيق والتواصل مع الأشقّاء العرب وأهلنا في دول مجلس التعاون الخليجي. وتماشياً مع استعدادنا الدائم لمشاركة خبراتنا ومعارفنا مع الأخوة العرب، فقد استضافت الدولة اجتماع وزاء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في دول مجلس التعاون الخليجي في فندق قصر الإمارات في أبوظبي شهر يونيو 2011، حيث حضر الاجتماع السادة وزراء الاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب عدد من المسؤولين رفيعي المستوى في هذه الدول والمعنيّين بالقطاع. لعل أبرز ما تناوله الاجتماع كان القضايا المتعلقة بقرار المجلس الأعلى في دورته الثلاثين لتعزيز بيئة الاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتحوّل من بروتوكول الإنترنت الإصدار 4 إلى الإصدار 6، إضافةً إلى أسس التحوّل من البث التلفزيوني التماثلي إلى البث التلفزيوني الرقمي، ورسوم التجوال في دول مجلس التعاون الخليجي.

إنّ المكانة الراسخة للدولة في مجالات الريادة الإلكترونية والتقنية، تُحفّزنا على المزيد من التوسّع في مستوى شراكة الدولة ممثّلة بالهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، مع العديد من المؤسسات والجهات العالمية العريقة العاملة في مجال الاتصالات والمعلومات. وقد تمثّل ذلك في المشاركة في حفل تدشين متحف اكتشاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رسمياً في أكتوبر 2011، بحضور الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات ومسؤولين رفيعي المستوى من الدولة ووزراء ورؤساء الوفود والمسؤولين المنتخبين في الاتحاد، هذا الصرح الذي تم افتتاحه ليسلّط الضوء على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الماضي والحاضر والمستقبل على حياة الإنسان في جميع أنحاء العالم، وتشارك فيه الإمارات العربية المتحدة بوصفها شريكاً مؤسساً، تأكيداً على الدور المؤثّر الذي تؤدّيه الدولة في قطاع الاتصالات والمعلومات على الصعيدَين العربي والعالمي، من حيث كونها من أوائل الدول التي تعمل على توثيق تراث القطاع، وتسعى لأن تكون جزءاً من مستقبل الإرث العالمي في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، فقد شاركت الدولة ممثّلة بوفد رفيع المستوى ضمّ كل من هيئة تنظيم الاتصالات وشركتَي «اتصالات» و«دو»، في معرض ومؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2011 في جنيف في أكتوبر، برعاية «LeaderSpace» بأكملها، والتي تم تخصيصها وحجزها لرؤساء الدول والحكومات والأمناء العامين لوكالات الأمم المتحدة وكبار المديرين التنفيذيين من الشركات الرائدة والخبراء والمبدعين المشاركين في المؤتمر.

كما كانت الهيئة مكوّناً أساسياً في اجتماع مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات الذي عُقد في جنيف في شهر أكتوبر 2011، والذي حضره أكثر من 340 مندوباً يمثّلون 46 دولة عضو في المجلس والدول الأعضاء المراقبة. وتم فيه اعتماد استضافة الإمارات لكل من اجتماع الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية المزمع عقدهما في أواخر العام 2012، وذلك في إشارة واضحة إلى العلاقة الراسخة بين دولة الإمارات ومجتمع الاتصالات والمعلومات العالمي، ومدى التقدّم الذي وصلت إليه الدولة في هذا السياق. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نسبة الأيدي العاملة الإماراتية لهذا العام قد تبلغ 69.25%، حيث بلغ عدد الموظفين المواطنين في الهيئة 187 موظفاً من أصل العدد الإجمالي للموظفين، والبالغ 270 موظفاً.

وختاماً أقول، لقد حاولنا في هذا الجهد المتواضع المتمثّل بالتقرير السنوي أن نجمع ما حقّقناه في الهيئة من إنجازات في العام 2011، سعياً إلى تحقيق رفعة دولة الإمارات وتعزيز مكانتها الرائدة وإيصال رسالتها إلى العالم بأنّنا دولة تطمح للمزيد من الإنجاز الذي لا يعترف بالمستحيل.

سعادة محمد ناصر الغانم
مدير عام هيئة تنظيم الإتصالات

لمحة عامة لعام 2011

لقد شهد عام **2011** انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى نادي الدول التي تمتلك موقعاً لحكومتها الإلكترونية التي تقدم خدماتها إلى المتعاملين عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي حقّق نقلة نوعية في عملية التحوّل الإلكتروني التي تقودها دولة الإمارات، من خلال الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة للدولة التي تضع نصب أعينها تعزيز مبادئ الشفافية والتفاعل بين الحكومة والجمهور. هذا وتم إطلاق الموقع الرسمي لدولة الإمارات (حكومة.امارات) من قبَل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي في **5** يونيو **2011**.

وبإلقاء نظرة عامة على سير عمل الهيئة خلال عام 2011 وبعض أبرز ما تم تحقيقه خلال العام، فإنّنا نجد بأنّ انطلاقة الهيئة في 2011 كانت مليئة بالنجاحات منذ البدايات، حيث نالت الهيئة ممثّلة بفريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، إحدى مبادرات الهيئة، في مطلع العام، الشهادة القياسية البريطانية (بريتش ستاندرد-بي إس 25999-2:2007) لتنفيذ نظام إدارة استمرارية الأعمال، حيث يضمن هذا النظام استمرارية الخدمات التي يقدمها فريق الاستجابة للجهات المستفيدة. ولهذا الغرض، قام الفريق بإنشاء أطر لنظام استمرارية العمل وتقييم المخاطر، تستند إلى المواصفات التي أقرّتها الشهادة البريطانية (بريتش ستاندرد-بي إس 25999-2:2007) وشهادة الأيزو (أيزو 27001-2005)، ومن شأن تلك الأطر التي صاغها الفريق أن تساعد الجهات المستفيدة التي ترغب في تبنّي المواصفات القياسية ونظم الإدارة نفسها.

كما قامت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بإطلاق نظام جديد لإدارة الطيف الترددي في الدولة، ويُعتبَر النظام الجديد الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وثاني أحدث وأقوى نظام في العالم في مجال إدارة الطيف الترددي. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تهدف إلى التحوّل إلى الحكومة الإلكترونية، وحرصاً من الهيئة على مواكبة أحدث التطوّرات التي تطرأ على مجال قطاع الاتصالات وخدمة العملاء. ويساهم النظام الجديد في توفير الكثير من الوقت والجهد على مراجعي الهيئة الراغبين في الحصول على تصاريح الترددات، حيث يستطيع العميل التقدّم للحصول على تصريح استخدام الطيف الترددي من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة، وذلك بعد التسجيل للحصول على اسم مستخدم، وتعبئة النماذج المعدّة لهذا الغرض، وإرسالها، ومتابعة حالة الطلب إلكترونياً. ويقدّم النظام الجديد للمتعاملين إمكانية تقديم الطلبات والحصول على التصاريح من خارج الدولة، وذلك بإتباع الإجراءات السابقة نفسها.

وفي سياق سعي الهيئة إلى رعاية الابتكار في مجال الاتصالات والمعلومات، وتنشئة أجيال ملمّة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، فقد قام مجلس إدارة الهيئة بتشكيل مجلس أمناء صندوق تطوير قطاع الاتصالات ونظم المعلومات برئاسة سعادة الدكتور عبد القادر إبراهيم الخياط، وعضوية كل من سعادة الدكتور خليفة حارب، سعادة ماجد المسمار، سعادة الدكتور محمد الكوس، سعادة الدكتور محمد المعلا، سعادة الدكتور محمد ناصر الأحبابي، سعادة الدكتور صبري العزعزي، حيث سيقوم مجلس الأمناء بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق، والتي تهدف إلى دعم مشاريع الرعاية، ومشاريع الأبحاث، والمؤسسات البحثية والتطويرية، والمنَح الدراسية، والمؤسسات والمعاهد التعليمية.

وتماشياً مع هدفها الرئيسي المتمثّل بتقديم أفضل مستوى من الخدمات إلى المستخدمين في دولة الإمارات، وانطلاقاً من مكانتها الرائدة إقليمياً في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فقد أطلقت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات منتدى شبكات الجيل القادم (NGN)، بهدف تسريع عملية تحوّل قطاع الاتصالات في دولة الإمارات نحو شبكات الجيل القادم. وتهدف الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات من هذا التحوّل بصورة رئيسية إلى تحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها: تشجيع وتعزيز وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات؛ تعزيز وتحسين أنظمة الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة كما تمّت الإشارة إليها من خلال تطوير وتأسيس معاهد التدريب المتعلقة بهذا القطاع، ومن خلال توفير الأجهزة والمعدّات المتطوّرة، والمنشآت التي تؤمّنها تكنولوجيا المعلومات؛ تطوير إطار عمل شبكات الجيل القادم بمشاركة هذا القطاع.

وفي إطار سعيها المستمر للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من خدمات الاتصالات في دولة الإمارات، وإيماناً منها بأهمية آراء الجمهور بالخدمات المقدّمة كعنصر أساسي للتقييم، وذلك لأنّ المستخدمين هم الحَكَم الأفضل عليها، قامت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بإطلاق سلسلة من استطلاعات الرأي على شبكة الإنترنت، بهدف الوصول إلى فهم أفضل لإمكانية استخدام الناس لعدد من خدمات الاتصالات الجديدة التي سيتم طرحها قريباً في سوق الاتصالات بالدولة.

حرصاً من الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات على الحفاظ على المنافسة في القطاع بهدف الوصول إلى تقديم خدمات محسّنة إلى المستخدمين، إضافةً إلى تطوير قطاع الاتصالات ونظم المعلومات، قامت الهيئة يوم الإثنين 18 يوليو 2011، بمنح رخصة جديدة لخدمات الأقمار الصناعية لـ«twofour54 إنتاج» في المنطقة الإعلامية الحرّة في أبوظبي. كما قامت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بمنح شركة الميسان للاتصالات عبر الأقمار الصناعية «ياه لايف» رخصة لمدة عشرة أعوام لخدمات البثّ عبر الأقمار الصناعية في مقرّ الهيئة الرئيسي في أبوظبي، حيث تمكّن هذه الرخصة «ياه لايف» من بثّ إشارات الأقمار الصناعية التلفزيونية، وذلك انطلاقاً من دولة الإمارات. وسيشمل نطاق الخدمات التي تقدمها «ياه لايف» كل من الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وجنوب غرب آسيا وأوروبا. وستقدّم التغطية المخصّصة لأوروبا من «ياه سات» إلى المشاهدين العرب في أوروبا قنوات إقليمية ومحلية.

واستكمالاً للعمل الجاري في إطار الطوارئ الوطنية لقطاع الاتصالات في حالات الأزمات، بحثت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات أفضل الممارسات المتعلقة بدور قطاع الاتصالات أثناء الأزمات وحالات الطوارئ، وذلك خلال اجتماع عُقد مع ممثّلين عن مكتب رئاسة الوزراء في المملكة المتحدة. وتمثّلت الأهداف الرئيسية للاجتماع في تطوير الخطط والقدرات الحالية للهيئة فيما يتعلق بإدارة حالات الطوارئ، وتقييم هذه الممارسات المتعلقة بالقطاع، بالتعاون مع رئاسة الوزراء البريطانية.

الحكومة الإلكترونية

أبرز المشاريع والمبادرات

البوّابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (حكومة.امارات)
في شهر مايو 2011، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، البوّابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات (حكومة.امارات)، الموقع الرسمي الوحيد الذي يجمع كافة الخدمات الحكومية المحلية والاتحادية في مكان واحد. تتّسم البوابة بالتوظيف المكثّف لقنوات التفاعل مع الجمهور بغرض تحقيق المشاركة المجتمعية التي تؤدي دوراً مهماً في تحسين خدمات الحكومة، ومساعدة متّخذ القرار في معرفة آراء المتعاملين وتفضيلاتهم. وتوفّر الحكومة من خلال الموقع العديد من الملفّات والوثائق التي تضم محتوى مفتوح ضمن مفهوم «البيانات المفتوحة» المطبّق عالمياً، والذي يتيح للجمهور الاطّلاع على الإحصاءات، والتقارير، والدراسات الخاصة بالحكومة.

تحسّن ترتيب الإمارات على مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية

طبقاً لتقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2012، حقّقت الدولة المرتبة 28 في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية، صعوداً من المرتبة ٤٩ في تقرير 2010. كما قفز ترتيب الدولة من المرتبة 99 إلى المرتبة 7 في مؤشر الخدمات الإلكترونية، ومن المرتبة 86 إلى المرتبة 6 في مؤشر المشاركة الإلكترونية.

كما قام قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية بدور ريادي في العديد من المبادرات الأخرى خلال العام، والتي ساعدت في تطوير برنامج الحكومة الإلكترونية في الدولة، من بينها:

- **تطوير منهجية موحّدة لوضع استراتيجيات تقنية المعلومات**
في شهر يناير، عقد قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية ورشة عمل بالتعاون مع شركة «غارتنر»، بشأن استراتيجية تقنية المعلومات للجهات الاتحادية. واعتمد قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية «وثيقة استراتيجية تقنية المعلومات» والمنهجية التي تم استخدامها لتطويرها، وأوصى باعتمادها كمنهجية معيارية يمكن للجهات الاتحادية استخدامها في تطوير خططها الاستراتيجية الخاصة بتقنية المعلومات.

- **إطلاق «الدليل الإرشادي لاستخدام أدوات التواصل الاجتماعي»**
في شهر فبراير، أطلق قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية «الدليل الإرشادي لاستخدام أدوات التواصل الاجتماعي» في الجهات الحكومية بالدولة. تقدّم هذه الوثيقة للجهات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة دليلاً إرشادياً بكيفية استخدام أدوات التواصل الاجتماعي على نحو مسؤول وآمن وفعّال، بغية التواصل مع المتعاملين والجمهور بشكل عام، والتعاون معهم في تصميم وتنفيذ البرامج والخدمات الحكومية.

- **برنامج مؤشر تقييم المواقع الإلكترونية الاتحادية**
في شهر مارس، أصدر قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية نتائج تقييم المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية الاتحادية في الدولة، للتأكّد من مطابقة هذه المواقع للمعايير المعتمدة والتوصيات العالمية في هذا المجال. وأظهر التقييم أنّ معظم المواقع امتثلت للمعايير المتعلقة بالمحتوى، والتصميم، وسهولة الحصول على المعلومات.

- **التعاون مع الأمم المتحدة**
في شهر مايو، استضاف قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية السيد ريتشارد كيربي، المستشار الإقليمي للأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. جاءت زيارة السيد كيربي تماشياً مع مبادرة قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية مع الأمم المتحدة، لتعزيز برنامج الحكومة الإلكترونية في الدولة، ورفع تنافسية دولة الإمارات في مجال الحكومة الإلكترونية.

- **التعاون مع جمهورية كوريا**
يتعاون قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية مع جمهورية كوريا للاستفادة من المشاريع والممارسات الناجحة لحكومتها الإلكترونية، وتطبيقها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي شهر يونيو، اجتمع ممثّلو قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية مع السيد جونغون يون، مدير الوكالة الوطنية لمجتمع المعلومات، الجهة الاستشارية والتنفيذية لوزارة الإدارة العامة والأمن في جمهورية كوريا. وقد ناقش الطرفان التطوّرات في مجال تقنية وأمن المعلومات، وسلامتها، وتطبيقاتها في مجال الحكومة الإلكترونية.

- **توقيع مذكّرات تفاهم**
وقّع قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية مذكّرة تفاهم مع صندوق الزواج في شهر أكتوبر، ومع جمعية الإمارات للأمراض الجينية في شهر ديسمبر، من أجل تسهيل تبادل الخبرات والمعلومات في مجالات عمل كل منها.

- **التعاون مع فلسطين**
تماشياً مع ممارسة قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة في مدّ يد العون إلى الإخوة العرب في التنمية الشاملة الخاصة بهم، استقبل قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية وفداً من وزارة الداخلية الفلسطينية في شهر أكتوبر. كما شارك قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية منهجيّته في تصنيف الخدمات الإلكترونية، وخبرته في التعاون مع الجهات الأخرى.

الجوائز

نظراً للاهتمام الكبير الذي يحظى به قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية من قبَل القيادة في دولة الإمارات، حصل القطاع على عدّة جوائز اعترافاً بجهوده في عملية بناء الحكومة الإلكترونية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن بين الجوائز التي حصل عليها القطاع خلال عام 2011، نذكر:

- فازت حكومة الإمارات الإلكترونية بجائزة «مبادرة العام في التواصل الاجتماعي» لعام 2011، لإنجازها دليلاً متكاملاً يساعد الجهات الحكومية على التوظيف الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني، خلال مؤتمر «الحكومات والتواصل الاجتماعي» الذي عُقد في شهر يونيو.
- حاز الموقع المؤسسي لحكومة الإمارات الإلكترونية (emiratesegov.ae) جائزة «الإبداع التقني»، فئة مواقع الهيئات الرسمية والحكومية «تقنية الاتصالات والمعلومات»، في مسابقة درع الحكومة الإلكترونية العربية الذي عُقد في جمهورية مصر العربية في شهر أكتوبر.
- حازت البوّابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (حكومة. امارات) المركز الأول في الدورة الثانية لجائزة الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي التي عُقدت في الكويت في شهر نوفمبر.
- حظيَ سعادة سالم خميس الشاعر السويدي، نائب مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات لقطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية، بتكريم خاص ضمن فعاليات توزيع جوائز درع الحكومة الإلكترونية التي أقامتها أكاديمية جوائز الإنترنت بالمنطقة العربية والمنظّمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية. وفي شهر ديسمبر، حصل سعادته على الوسام الذهبي في القيادة الحكيمة على مستوى الوطن العربي، من قبَل أكاديمية «تتويج» عن إنجازاته المتميّزة في مجال الحكومة الإلكترونية.

التراخيص والتجارة الإلكترونية

منح قطاع المعلومات والحكومة الإلكترونية رخصة مزوّد خدمات التصديق الإلكتروني لشركة Global Information Technologies ومصرف الهلال. تسمح رخصة مزوّد خدمات التصديق الإلكتروني (CSP) للشخص أو المنظّمة الحاصلة عليها بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني، أو تقديم الخدمات الأخرى ذات الصلة، أو تلك المتعلّقة بالتوقيعات الإلكترونية. كما يساعد إصدار التراخيص لمزوّدي خدمات التصديق الإلكتروني على تأسيس جهات يمكن الاعتماد عليها في إصدار الشهادات أو المفاتيح الرقمية.

الإطار القانوني والمؤسسي

بصفتها الجهة المنظّمة لقطاع الاتصالات والمعلومات في دولة الإمارات، فقد أصدرت ونشرت الهيئة خلال عام 2011 عدداً من الأدوات التنظيمية، نذكر منها:

- القرار الإلزامي رقم (1) لسنة 2011 بشأن أسواق خدمات الاتصالات والمنتجات المتعلّقة بها في الدولة.
- تعديل القرار الإلزامي رقم (3) لسنة 2010 بشأن رسوم المشاركة في مواقع الهاتف المتحرّك.
- القرار التوجيهي رقم (3) لسنة 2011 بشأن التدقيق مرتَين على نظم إعداد الفواتير.
- القرار الإلزامي رقم (2) لسنة 2011 بشأن رسوم الاختيار المسبَق للمشغّل.
- تعليمات حساب التكلفة وفصل الحسابات ونموذج معيار التكلفة التصاعدية بعيدة المدى، النسخة 3.1.
- إصدار استشارة عامة بشأن إجراءات الاستشارة.
- إصدار استشارة عامة بشأن أنظمة حماية المستهلك الموحّدة.
- إصدار استشارة عامة بشأن سياسة الاتصالات الإلكترونية، ورسائل الهاتف المتحرّك غير المرغوب بها، وسياسة خصوصية المعلومات الخاصة بالمشترك.
- مراجعة اثنين من القرارات الإلزامية (التوقّعات واتفاقيات مستوى الخدمة/ هيكل الخدمة)، وإصدار 3 قرارات إلزامية جديدة (معلومات الشبكة/ عملية إلغاء طلبات توقيف خدمة مزوّد الوصول/ مستويات الربط) والتي تتعلق بمشروع السيل الرقمي.

المبادرات

- أكملت الهيئة مراجعة حسابات التكلفة التنظيمية، ونماذج معيار التكلفة التصاعدية بعيدة المدى الخاصة بـ «اتصالات» لعام 2010.
- قدّمت الهيئة توصية بشأن المتوسط المرجّح لتكلفة رأس المال الخاص بـ «اتصالات»، وتم رفعها لمجلس إدارة الهيئة للاعتماد.
- أجرت الهيئة تقييم للمنافسة الاستباقية في أسواق خدمات الاتصالات، والمنتجات المتعلّقة بها في الدولة.
- نشرت الهيئة في مايو 2011 تقرير المراجعة السنوية الثاني للسوق الذي يقيس تطوّرات سوق الاتصالات في الدولة. ويشمل التقرير بيانات من السنوات الأربع الماضية 2007 و2008 و2009 و2010.

الفعاليات والمؤتمرات

- عقد مؤتمر صحفي وتقديم عرض عن نتائج مسح شامل لقطاع الأعمال أجرته الهيئة خلال عام 2011.
- استضافة حدث حصري لروّاد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بالمشاركة مع المنتدى الاقتصادي العالمي وانسياد وبوز وشركائه.
- ترأّس وفد الدولة في الاجتماع الحادي عشر لعمليات وتعرِفات دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض.

مركز الدولة في الدراسات والتقارير الدولية

- تصدّرت الدولة كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية 2011-2010 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والمركز 24 من بين 138 دولة تم تقييمها.
- احتلّت الدولة المركز 32 على مستوى العالم في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وكان هذا المركز الأعلى من بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- احتلّت الدولة المركز الأول من بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في المؤشر الفرعي لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. تشمل النتائج الرئيسية الآتي:
- احتلّت الدولة المركز 2 على مستوى العالم في السلّة الفرعية لخدمات الهاتف الثابت.
- احتلّت الدولة المركز 2 على مستوى العالم في السلّة الفرعية لخدمات الهاتف المتحرّك.
- احتلّت الدولة المركز 5 على مستوى العالم في سلّة أسعار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

طلبات ضبط الأسعار

- تعالج الهيئة يومياً طلبات من المرخّص لهم بتعديل أسعار التجزئة، والغرض من ذلك هو مكافحة السلوكيات المخلّة بالمنافسة. تمّت الموافقة على 90% من طلبات ضبط الأسعار عام 2011.
- إجمالي عدد طلبات ضبط الأسعار المستلمة في 2011 هو 451.
- إجمالي عدد طلبات ضبط الأسعار التي تمّت الموافقة عليها في 2011 هو 410.

استفسارات وشكاوى المشتركين

- عالجت الهيئة 970 شكوى عام 2011 (مقارنةً بـ 463 شكوى مستلمة عام 2010) نيابةً عن المشتركين، وتم حل الغالبية العظمى من تلك الشكاوى بما يُرضي المشتركين. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الشكاوى المستلَمة، تجدر الإشارة إلى أنّ متوسط الوقت المستغرق في معالجة وحلّ الشكاوى لم يتغيّر.
- معالجة وحل دعوى قضائية واحدة بشأن إعداد الفواتير وقطع الخدمات.
- التنسيق والردّ على 49 استفسار.

الامتثال والتطبيق

قامت الهيئة بمراقبة امتثال المرخّص لهم للإطار التنظيمي، عن طريق التحقيق في 21 مسألة متعلّقة بشفافية الأسعار، و10 مسائل متعلّقة بالإخلال بالمنافسة، و5 مسائل متعلّقة بممارسات التسويق والاتصال، ومسألة واحدة متعلّقة بخصوصية المستهلك.

وعي المستهلكين

عملت الهيئة على زيادة وعي المستهلك عن دورها في دعم المستهلكين في الدولة عن طريق:

- تم توزيع منشورات بشأن حقوق ومسؤوليات المستهلك، وأسئلة وأجوبة، بالإضافة إلى نشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.
- تم تسجيل مقطعَي فيديو يوتيوب، ورفعهما على الموقع الإلكتروني للهيئة.
- تمت المشاركة في أسبوع خدمة المتعاملين.
- تمت المشاركة في معرض «جايتكس».

تأسيس منتدى / ندوات القطاع عام 2011

تأسيس منتدى القطاع بشأن دقّة الفواتير، والعمل بشكل وثيق مع «اتصالات» و«دو» في الربع الثالث من السنة، وذلك من أجل:

1. الموافقة على أمور من بينها الشكل، والنطاق، ومستوى التفصيل الواجب الالتزام به في تقرير المدقّق الداخلي.
2. مراجعة خطّة التدقيق الخاصة بالمشغّلين واعتمادها.

-PEOPLE
-FORUMS
-MAIL
-SHOP
-BUY
-SALE
NEWS
-INTERNET
-LIVE CHAT
-MEDIA
-PHOTOS
-VIDEOS
-MUSIC

إدارة الطيف الترددّي والشؤون الدولية عام 2011

لقد حقّقت إدارة الطيف الترددّي إنجازات كبيرة خلال عام 2011، فيما يلي أهمها:

- المشاركة الفعّالة في فعاليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية.
- استضافة العديد من المؤتمرات والاجتماعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، أهمها اجتماع اللجنة الفنية لدول مجلس التعاون الخليجي، واجتماع اللجنة التوجيهية لدول مجلس التعاون الخليجي، واجتماع اللجنة الوزارية لدول مجلس التعاون الخليجي بأبوظبي.
- التقدّم بعروض والفوز باستضافة المعرض العالمي للاتصالات (تيليكوم الإتحاد)، والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات عام 2012 في دولة الإمارات بدبي.
- تحسين خدمات نظام إدارة الترددّات الإلكتروني على الإنترنت.
- تحسين نظام مراقبة الطيف الترددّي.
- المشاورات العامة بشأن الآليات التنظيمية لإدارة الطيف الترددّي والشؤون الدولية.
- إعادة تخطيط نطاق 1800 ميغاهرتز لتقنية LTE.
- التخصيص في نطاق 2600 ميغاهرتز لتقنية LTE.
- إصدار تصاريح الترددّات للفعاليات الكبرى مثل (الفورمولا وان)، واحتفالات العيد الوطني، وبطولة الغولف، وغيرها.
- افتتاح متحف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بجنيف أثناء انعقاد المعرض العالمي للاتصالات (تيليكوم الإتحاد) 2012.

تصاريح الطيف الترددّي

إنّ تخصيص الطيف الترددّي هو العنصر المركزي في إدارة شؤون الطيف الترددّي. وتُصدر إدارة الطيف الترددّي والشؤون الدولية تصاريح الطيف الترددّي للترددّات المخصّصة لمقدّمي طلبات الحصول عليها. وقد قامت إدارة الطيف الترددّي والشؤون الدولية بمعالجة عدد كبير من الطلبات الجديدة، إضافةً إلى تجديد التصاريح. ويبيّن الجدول التالي حجم العمل عام 2011 لقسم تخصيص الطيف الترددّي.

جديد	تجديد	تعديل	إلغاء	إجمالي المستلم	الصادر	الملغى
2865	7710	632	1657	12864	10482	1440

تصاريح الطيف الترددّي لإعداد البرامج والفعاليات الخاصة

قام قسم البث أيضاً بمعالجة العديد من الطلبات لخدمات البث وتنفيذ البرامج والفعاليات الخاصة. وفيما يلي تفاصيل تخصيصات الترددّ التي تم تنفيذها:

الخدمة	جمع أخبار الساتل الرقمي DSNG	الكاميرا اللاسلكية	الميكرفون اللاسلكي	اف ام	بث الفيديو الرقمي DVB
تخصيصات الترددّ	32	102	407	12	1

الفعاليات

هيئة تنظيم الاتصالات تنظّم مؤتمر الطيف الترددي للشرق الأوسط 2011

نظّمت هيئة تنظيم الاتصالات بالتعاون مع مؤسسة «Policy Tracker» مؤتمر الطيف الترددي الثاني للشرق الأوسط في فندق بالاس بالمدينة القديمة في دبي، خلال الفترة من 29 إلى 30 مارس 2011. وقد حضر هذا المؤتمر 110 مندوبين من 27 دولة، ممثّلين لمنظّمات وطنية وإقليمية ودولية، وتضمّنت فعاليّاته إلقاء كلمتَين رئيسيّتَين، وتقديم 34 عرضاً من خبراء في إدارة الطيف على مدى يومَين. كما تم عقد عدة جلسات مختلفة خلال المؤتمر، وكانت برئاسة المشاركين من هيئة تنظيم الاتصالات. علاوةً على ذلك، شارك الحاضرون من الهيئة كأعضاء في حلقات النقاش.

زيارة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

قام الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات الدكتور حمدون توريه بزيارة رسمية إلى دولة الإمارات في الفترة من 28 إلى 31 مارس 2011. وخلال زيارته، شارك سعادته في أعمال مؤتمر الطيف الترددي للشرق الأوسط لعام 2011، وعقد لقاءات مع الرؤساء التنفيذيّين لمشغّلي الاتصالات بدولة الإمارات، وحضر معرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير (DIHAD). وقد قام الدكتور توريه أيضاً بعقد اجتماع مع رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات، سعادة محمد القمزي في 30 مارس 2011، من أجل التباحث بموضوع استضافة الدولة لحدث المعرض العالمي للاتصالات (تيليكوم الإتحاد) 2012 بدبي.

اجتماع اللجنة الفنية للمكتب الفني للاتصالات لمجلس التعاون لدول الخليج العربي

استضافت هيئة تنظيم الاتصالات اجتماع اللجنة الفنية للمكتب الفني للاتصالات لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي تم عقده خلال الفترة من 11 إلى 13أبريل 2011 بفندق إنتركونتيننتال في أبوظبي. وترأّس المدير التنفيذي للطيف الترددي والشؤون الدولية في الهيئة اجتماعات اللجنة. وتُعدّ اللجنة الفنية اللجنة الرئيسية في المكتب الفني التابعة للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد ناقش الاجتماع قضايا عديدة، أهمها عقد الاجتماعات التنسيقية بين الدول الأعضاء لمناقشة تداخل شبكة الهاتف الخلوي، إضافةً إلى دراسة النتائج التي توصّل إليها الفريق المكلّف بمناقشة التحوّل من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي.

الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في دولة الإمارات العربية المتحدة

انعقد الاجتماع الثاني والعشرين لوزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في دول مجلس التعاون الخليجي في فندق قصر الإمارات في أبوظبي خلال الفترة 22-20 يونيو 2011. وترأّس الاجتماع معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد في دولة الإمارات، وحضره أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود من دول مجلس التعاون الخليجي، معالي محمد جميل بن أحمد الملا، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ورئيس الوفد السعودي، ومعالي أحمد بن محمد سالم الفطيسي، وزير النقل والمواصلات ورئيس الوفد العماني، وسعادة عبد المحسن حسن المزيدي، وكيل وزارة النقل ورئيس الوفد الكويتي، وسعادة الشيخ بدر بن خليفة آل خليفة، الوزير بالوكالة لوزارة الاتصالات ورئيس الوفد البحريني، وسعادة الدكتورة حصة سلطان أحمد الجابر، الأمين العام للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورئيس الوفد القطري، وسعادة الدكتور عبد الله بن جمعة الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ورئيس وفد الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وترأّس وفد الدولة سعادة محمد ناصر الغانم، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات، وتناول الاجتماع عدداً من القضايا التي تمّت الموافقة عليها مثل:

- قرار المجلس الأعلى في دورته الثلاثين لتعزيز بيئة الاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- التحوّل من بروتوكول الإنترنت الإصدار 4 (IPV4) إلى الإصدار 6 (IPV6).
- وافق الاجتماع على أسس التحوّل من البثّ التلفزيوني التماثلي إلى البثّ التلفزيوني الرقمي.
- رسوم التجوال في دول مجلس التعاون الخليجي.

مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات 2011

انعقد مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف من 11 إلى 21 أكتوبر 2011. حضر هذه الدورة للمجلس 340 مندوباً يمثّلون 46 دولة عضو في المجلس والدول الأعضاء المراقبة. وتم في اجتماع المجلس اعتماد استضافة الإمارات لكل من اجتماع الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية المزمَع عقده في نوفمبر/ ديسمبر 2012.

معرض ومؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2011

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثّلة بوفد رفيع المستوى برئاسة سعادة محمد القمزي، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات، في معرض ومؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2011 في جنيف، خلال الفترة الواقعة بين 24 و27 أكتوبر 2011. وضمّ وفد الدولة المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات محمد الغانم، وممثّلين رفيعي المستوى من مؤسسة الإمارات للاتصالات («اتصالات») برئاسة أحمد عبد الكريم جلفار (الرئيس التنفيذي للمجموعة)، وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة («دو») برئاسة عثمان سلطان (الرئيس التنفيذي). وقامت الإمارات ممثّلة بهيئة تنظيم الاتصالات وشركتَي «اتصالات» و«دو» برعاية منطقة الزعماء «LeaderSpace» بأكملها، والتي تم تخصيصها وحجزها لرؤساء الدول، والحكومات، والأمناء العامين لوكالات الأمم المتحدة، وكبار المديرين التنفيذيين من الشركات الرائدة والخبراء والمبدعين المشاركين في المؤتمر. وقد تم خلال اليوم الأخير من انعقاد المعرض، الإعلان عن فوز دولة الإمارات ودبي باستضافة المعرض العالمي للاتصالات (تيليكوم الإتحاد) المقبل عام 2012.

متحف اكتشاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في 25 أكتوبر 2011، تم تدشين متحف اكتشاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رسمياً، وهو متحف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم إنشاؤه في مقرّ الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف، وتشارك فيه الإمارات العربية المتحدة بوصفها شريك مؤسّس، وذلك بحضور الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، ومسؤولين رفيعي المستوى من الدولة، ووزراء ورؤساء الوفد، والمسؤولين المنتخبين في الاتحاد. وسيركّز متحف اكتشاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي سيتم افتتاحه في يناير 2012 على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الماضي والحاضر والمستقبل على حياة الإنسان في جميع أنحاء العالم.

إدارة شؤون تطوير التكنولوجيا

حقّقت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بدولة الإمارات (من خلال إدارة شؤون تطوير التكنولوجيا) إنجازات عديدة خلال العام 2011، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الأحكام والقرارات

- إصدار البنود المرجعية لمنتدى استمرارية عمل قطاع الاتصالات في حالة الطوارئ.
- إصدار أنظمة أجهزة الاتصالات المتنقّلة – أرقام الهوية الدولية لأجهزة الاتصالات المتنقّلة – النسخة 1.0، تاريخ الإصدار 17 يناير 2011.
- إصدار التوجيهات رقم 6 و7 لعام 2011 بتاريخ 13 سبتمبر 2011، والتي تُعنى بتنظيم تكرار الهوية الدولية لأجهزة الاتصالات.
- إصدار سياسة «متطلّبات التسجيل الخاصة بمشتركي الهاتف المتحرّك» – النسخة رقم 1.0 بتاريخ 27 سبتمبر 2011.
- إعداد مسودّة الإطار التنظيمي لبيع أجهزة التعقّب عبر الأقمار الاصطناعية.
- إجراءات الاستثناء للمكالمات الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت.
- مراجعة سياسة الاتصالات الهاتفية عبر بروتوكول الإنترنت – الإصدار 2، وأخذ آراء المعنيّين.
- إعداد مسودّة سياسة استخدام الاتصالات الهاتفية عبر بروتوكول الإنترنت في شبكة المجموعة المغلقة لغرض المصلحة العامة، وأخذ آراء المعنيّين.
- إعداد مسودّة الإطار التنظيمي لمقاهي الإنترنت.

التراخيص

اعتماد المسجّل

- اعتماد مسجّل لـ .امارات – MarkMonitor
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – Ascio
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – IP Mirror
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – Instra
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – Engage
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – Etisalat
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – Safenames
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – Duraq
- اعتماد مسجّل لـ .امارات – 101 Domain

المبادرات

- إطلاق منتدى أرقام الهوية المكرّرة في 1 يونيو 2011.
- إطلاق خدمة الاستعلام عن رقم الهوية للأجهزة، عن طريق إرسال رسالة نصية إلى الرقم المجاني 8877 بتاريخ 27 أكتوبر 2011.

مبادرة اختبار سرعة البرودباند

- الاتفاق مع المزوّدين على النسبة المئوية المقبولة لنتائج سرعة التنزيل لخط إنترنت النطاق العريض (البرودباند).
- تسجيل أكثر من 590,000 حالة استخدام لاختبار سرعة البرودباند.

مبادرة نقطة النفاذ إلى الإنترنت

- إعداد مسودّة بالإطار التنظيمي لنقطة نفاذ الإنترنت في الدولة.
- دراسة وتنفيذ الحلّ التقني.
- إتمام دراسة الجدوى المالية.
- تمديد فترة التسجيل الخاصة بالعلامات التجارية لاسم النطاق العربي (.امارات) لمدة ستة أشهر إضافية.
- إدراج الإدارة عضو جديد في منظّمة عناوين أسماء نطاقات الدول ccNSO.

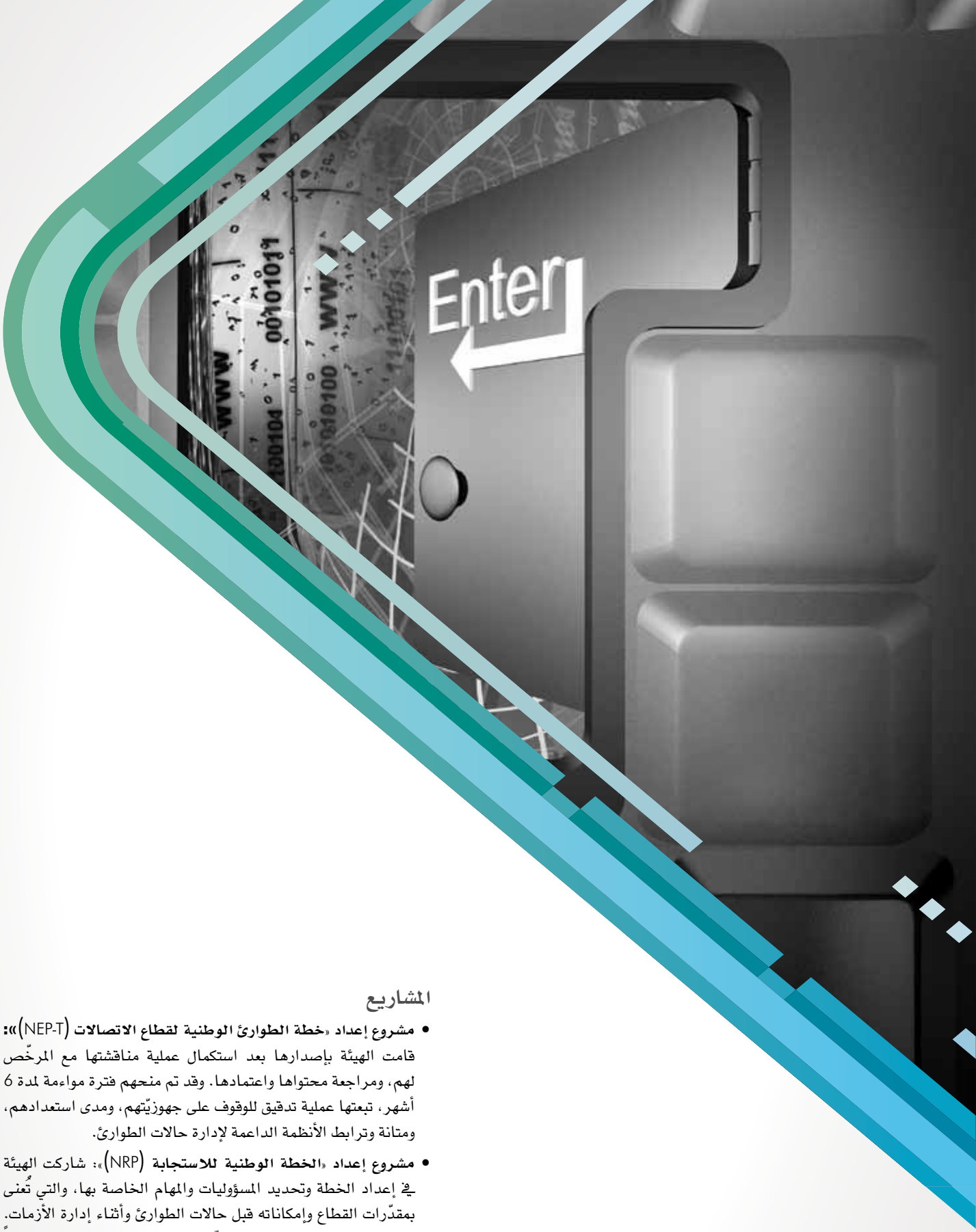

إطلاق مبادرة «الثقة باسم النطاق الوطني - TRUSTae»

نتيجة لزيادة التجارة الإلكترونية والمعاملات عن طريق المواقع الإلكترونية، ظهرت الحاجة لوجود إطار عمل لتقييم المواقع الإلكترونية بما يتعلّق بأمن المعلومات السرية، وإمكانية الوصول والجودة حسب المعايير المحلية والدولية، وذلك بهدف زيادة ثقة المتعاملين في استخدام خدمات التجارة الإلكترونية من المواقع الإماراتية. وعليه، تم إطلاق مبادرة الثقة باسم النطاق الوطني، كما تقوم المبادرة بعد تقييم المواقع الإلكترونية بتصنيفها حسب مطابقتها للمواصفات والمعايير التي تم التقييم بناءً عليها.

المشاريع

- **مشروع إعداد «خطة الطوارئ الوطنية لقطاع الاتصالات (NEP-T)»:** قامت الهيئة بإصدارها بعد استكمال عملية مناقشتها مع المرخّص لهم، ومراجعة محتواها واعتمادها. وقد تم منحهم فترة مواءمة لمدة 6 أشهر، تبعتها عملية تدقيق للوقوف على جهوزيّتهم، ومدى استعدادهم، ومتانة وترابط الأنظمة الداعمة لإدارة حالات الطوارئ.
- **مشروع إعداد «الخطة الوطنية للاستجابة (NRP)»:** شاركت الهيئة في إعداد الخطة وتحديد المسؤوليات والمهام الخاصة بها، والتي تُعنى بمقدّرات القطاع وإمكاناته قبل حالات الطوارئ وأثناء إدارة الأزمات. وقامت الهيئة فور استلامها مسودّة الخطة بإضافة التعديلات تمهيداً لاعتمادها من قبَل الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث.
- **مشروع إعداد «خطة الإعلام والتواصل الجماهيري»:** شاركت الهيئة في إعداد الخطة وتحديد المسؤوليات والمهام الخاصة بها، والتي تُعدّ كإطار لتنسيق وتوحيد جهود الجهات الإعلامية من خلال تنظيم عمل الإعلام لمفهوم الرسالة الإعلامية الموحّدة أثناء الأزمة، من أجل رؤية إعلامية ناجحة، وبفعالية وفق أعلى معايير إدارة الأزمة، ومعرفة مدى جهوزية الاتصال الإعلامي أثناء الأزمة.

- **مشروع إعداد «السجل الوطني للمخاطر»:** شاركت الهيئة في ورش عمل تواصلت على مدى 3 أسابيع متواصلة لدراسة الأخطار والتهديدات الخاصة بكافة القطاعات، وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، نتج عن ذلك إعداد وثيقة السجل التي شاركت الجهات في صياغتها وكتابتها.
- **مشروع «الإطار التنظيمي لشبكات الجيل القادم»:** تم إطلاق منتدى شبكات الجيل القادم عام 2011، والذي يهدف إلى تسريع عملية تحوّل البنية التحتية لشبكات الجيل القادم، والأنظمة الفرعية متعدّدة الوسائط لبروتوكولات الإنترنت (IMS).
- **مشروع خطة ترحيل الأرقام:** الاستمرار في تنفيذ خطة ترحيل الأرقام المستخدَمة من قبَل مؤسسة «اتصالات» لتتوافق مع الخطة الوطنية للأرقام، والانتهاء من ترحيل معظم الأرقام بسلاسة ونجاح، آخذين بعين الاعتبار أقل تأثير على المشتركين.
- **مشروع خاصية نقل الأرقام:** الانتهاء من بناء نظام مركزي لدعم خاصية نقل الأرقام في دولة الإمارات، وإنهاء معظم الاستعدادات والفحوصات اللازمة لإطلاق هذه الخدمة في الدولة من قبَل المرخّصين، ومتابعة التجارب المبدئية لمقدّمي الخدمات.
- **عملية تخصيص الأرقام:** تم الانتهاء من معالجة 143 طلباً لتخصيص الأرقام والتأكّد من موافقتها مع الخطة الوطنية للترقيم. تضمّنت هذه الطلبات 1686 حزمة أرقام، وتم الانتهاء منها خلال متوسط 2.3 يوم عمل (أي ما يقارب يومَي عمل).
- **أنشطة تقييم شبكات الهاتف المتحرّك خلال 2011:** قامت هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة) في دولة الإمارات العربية المتحدة (الدولة) بإجراء مسح مقارنة موسّع عن شبكات الهاتف المتحرّك والخدمات التي يقدّمها مرخّصو الهاتف المتحرّك («اتصالات» و«دو»). شمل المسح أكثر من 13,000 كيلومتر من شوارع الدولة منذ شهر مارس وحتى يونيو 2011 في ساعات الذروة وخلال أيام العمل. كما تمّت تغطية كافة الإمارات، بما في ذلك أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، والمنطقة الغربية، والطرق السريعة الرئيسية. وأجرت الهيئة أكثر من 32,000 مكالمة صوتية تجريبية خلال المسح، هذا بالإضافة إلى تجربة خدمات البيانات.
- **عملية «المشاركة في مواقع الهاتف المتحرّك»:** حتى نهاية عام 2011، تمّت المشاركة في عدد 777 موقع هاتف متحرّك بين المرخّصين («اتصالات» و«دو»). وخلال عام 2011 وحدها، تمّت المشاركة في عدد 318 موقع هاتف متحرّك خارجي، وبنسبة زيادة قدرها 43% عن عدد المواقع التي تم المشاركة فيها خلال عام 2010. وتم هذا من خلال عقد اجتماعات دورية وحثيثة بين فريق العمل المختصّ في الهيئة والمرخّصين، والمتابعة المستمرة من قبَل فريق الهيئة.
- **عملية التوصية بتخصيص الأراضي العامة للمرخّصين:** خلال عام 2011، قامت الهيئة بمعالجة 630 طلب تخصيص الأراضي العامة مقدَّم من المرخّصين («اتصالات» و«دو») تشمل جميع إمارات الدولة. هذا وقد عقدت الهيئة اجتماعات مع العديد من البلديات والجهات المسؤولة عن تخصيص الأراضي.
- **مشروع تفتيش سوق أجهزة الاتصالات**

ينقسم مشروع تفتيش سوق أجهزة الاتصالات إلى 3 أجزاء رئيسية، كما يلي:

- **حملات التوعية على أهم مناطق بيع أجهزة الاتصالات.**

1. التنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين لتسهيل عملية التفتيش والإجراءات القانونية.
2. الحملات التفتيشية على سوق أجهزة الاتصالات.

- **حملات التوعية لمصنّعي ومورّدي أجهزة الاتصالات**

قام فريق العمل وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى في الدولة، بالتنظيم للقيام بالعديد من حملات التوعية. وكان من أهمها حملة سوق التنين التي كانت على مدى أسبوعَين، وتم من خلالها التواصل مع عدد كبير من تجّار أجهزة الاتصالات.

- **مشروع وقف الخدمة عن الهواتف المقلّدة**

شارك فريق العمل بجهود كبيرة في المشروع، وذلك من خلال التواصل مع المورّدين المعتمدين لأجهزة الهاتف المتحرّك والجهات الرسمية في الدولة.

- **مشروع المختبر الوطني لأجهزة الاتصالات**

الإعداد المبدئي لمسودّة دراسة إنشاء المختبر الوطني في الدولة.

- **مشروع مركز أبوظبي للأعمال**

حيث تم ذلك بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي.

أتمتة نظام إدارة النفاذ إلى الإنترنت

- الانتهاء من النسخة التجريبية
- إجراء ورشة عمل لأخذ آراء المعنيّين على النظام.
- متابعة المشروع مع الشركة المنفّذة Valuelabs.
- تطوير نظام إلكتروني لإتمام عمليات إدارة النفاذ إلى الإنترنت، والموقع طور الإطلاق.
- إعداد الدراسة الأولية للانتقال من بروتوكول الإنترنت (من IPv4 إلى IPv6).
- مراجعة طلبات العروض للانتقال من بروتوكول الإنترنت (من IPv4 إلى IPv6)، واختيار أفضل العروض كجهة منفّذة للمشروع.
- إعداد استراتيجية مواقع التواصل الاجتماعي.
- إعداد تقرير منتدى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات لعام 2010-2011.
- متابعة تنفيذ حلول تقنية لتفعيل الدخول إلى مواقع الإنترنت التي تستخدم التصديق عن طريق بروتوكول الإنترنت مع مزوّدي الخدمة، وذلك حتى تاريخ إنجازه.
- إجراء مشاورات لمراجعة سياسة رسائل الاتصالات الاقتحامية.
- تقييم أداء اختبار سرعة الإنترنت العريض.
- العمل والتعاون مع الشركة العالمية yahoo في مبادرة واحة الأمان.
- مشاركة الهيئة في يوم الأمان بتاريخ 8 فبراير 2011 بالتعاون مع واحة الأمان من مكتوب ياهو.
- دراسة مشروع النطاقات العربية (.arab و .عرب)، والاستعداد لتنفيذ المشروع بالتعاون مع جامعة الدول العربية.
- وضع نظام للموافقة، وتقديم موافقات لـ (34) شركة لعرض منتجات وخدمات الاتصالات الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت في المعارض.
- حجب الوصول إلى أكثر من 12,000 موقع إلكتروني، وحظر رفع الحجب عن 716 موقع إلكتروني بعد مراجعات دقيقة.
- الموافقة على 26 استثناء من سياسة النفاذ للإنترنت لبعض الجهات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي.

- إطلاق .امارات بالتعاون مع إدارة الاتصال المؤسسي بالهيئة:
  1. الإنتهاء من مرحلة العلامات التجارية
  2. إطلاق مرحلة الأسماء المميّزة
  3. إطلاق المرحلة الأخيرة
  4. التسجيل للجميع

إطلاق خدمة الكشف عن تشويه المواقع الإلكترونية

استحدث فريق الاستجابة خدمة الكشف عن تشويه المواقع الإلكترونية. وتعتمد هذه الخدمة على المراقبة المستمرّة لمواقع المنتسبين، وإصدار الإنذارات الوقتية في حالة تعرّض المواقع لعملية التشويه. وتتميّز الخدمة باختصار الوقت المستغرَق للكشف عن أي تشويه للمواقع الإلكترونية، والتي كانت تستغرق في الماضي ساعات أو حتى أيام للكشف عنها إلى ثواني من وقوع الحادثة.

إطلاق حملة تثقيفية مشترَكة بين فريق الاستجابة والمجلس الاستشاري

أطلقت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات ممثَّلة بفريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (aeCERT)، حملة تثقيفية وطنية مع المجلس العالمي لمستشاري التجارة الإلكترونية (EC-Council)، تهدف إلى توعية الطلاّب حول أمن الإنترنت، والمخاطر الناتجة عن استخدام الإنترنت بشكل خاطئ. كما تهدف هذه الحملة إلى تغطية جميع مستويات المدارس المختلفة بعدة لغات للتأكّد من نشر الوعي الأمني بين الطلاّب.

إطلاق تطبيق فريق الاستجابة لهاتف «آي فون» iPhone

أعلن فريق الاستجابة عن إطلاق تطبيق جديد لهاتف «آي فون»، والهدف منه توفير التواصل مع المجتمع والمنتسبين، حيث يتضمّن عدة أقسام، من بينها قائمة الخدمات التي يقدّمها فريق المنتسبين. كما يتضمّن التطبيق قسم مختصّ بآخر الفعاليات التي قام بها، ويُعتبَر كإحدى الأدوات الحديثة لنشر الوعي الأمني في المجتمع، حيث يشمل بطاقات تذكيرية، ونصائح أمنية، ونشرات إخبارية عن المخاطر الأمنية، ويتيح إمكانية التبليغ عن الحوادث الأمنية التي قد تصادف أو يتعرّض لها المستخدم.

هيئة تنظيم الاتصالات

البيانات المالية

31 ديسمبر 2011

12.0914 98.03 3.00 12.00%
79.0276 37.28 7.03 77.40%
26.2081 10.54 0.67 91.62%
68.1843 19.72 9.83 34.01%
34.7650 24.87 4.16 53.96%
17.0733 52.01 2.00 43.57%
41.1760 26.22
Ctrl
Alt

تقرير مدقّقي الحسابات المستقلّين

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة
هيئة تنظيم الاتصالات
أبوظبي

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم الاتصالات («الهيئة»)، والتي تشتمل على بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011، وبيانات الدخل الشامل، والتغيّرات في حقوق الملكية والتدفقات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمّن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات إيضاحية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إنّ الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية، بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدقّقي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتقتضي هذه المعايير أن نلتزم بالمتطلّبات الأخلاقية ذات الصلة، وأن نخطّط وننفّذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأنّ البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

تنطوي أعمال التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيقية حول المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الأحكام الموضوعة من قبَلنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند إجراء تقييمات المخاطر، نضع في الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بقيام الهيئة بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة، وذلك بغرض تصميم الإجراءات التدقيقية التي تتناسب مع الظروف الراهنة، ولكن ليس بغرض إبداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة. كما تتضمّن أعمال التدقيق تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدَمة، ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية الموضوعة من قبَل الإدارة، بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة.

هذا ونعتقد بأنّ الأدلة التدقيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

الرأي

برأينا، إنّ البيانات المالية تعبّر بصورة عادلة من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2011، وأدائها المالي، وتدفّقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للهيئة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 من قبَل مدقّق حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير متحفّظاً في تقريره حول تلك البيانات الصادرة بتاريخ 27 مارس 2011.

الإسم: مونذر ديجاني
رقم التسجيل: 268
الشركة: KPMG - أبوظبي

هيئة تنظيم الاتصالات

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	إيضاح	2011 درهم	2010 درهم
الإيرادات			
التراخيص والتصاريح	5	**368.851.672**	331.370.181
مساهمات صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حاملي الرخص	18	**410.965.560**	395.065.820
إيرادات الفائدة		**29.321.254**	36.519.808
إيرادات أخرى		**19.476.328**	2.384.482
منح حكومية	13	**23.600.000**	-
		852.214.814	**765.340.291**

المصروفات			
تكاليف الموظفين		**135.549.497**	103.070.413
منح صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنح الدراسية	18	**58.538.332**	50.096.057
مصروفات الرعاية والإعلان والمعارض		**24.736.141**	19.799.464
أتعاب الاستشارات		**5.930.631**	15.006.261
الإيجار		**14.112.074**	11.322.773
الاستهلاك والإطفاء	7,6	**18.711.554**	14.814.769
التدريب وسفر العمل والندوات والمنشورات		**6.912.936**	18.235.617
مصروفات أخرى		**35.922.976**	25.168.627
		300.414.141	**257.513.981**

فائض السنة		**551.800.673**	507.826.310
الإيرادات الشاملة الأخرى		**-**	**-**
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**551.800.673**	**507.826.310**

تشكّل الإيضاحات المدرَجة على الصفحات من 6 إلى 19 جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية.

إنّ تقرير مدقّقي الحسابات المستقلّين مدرَج في الصفحة 29.

هيئة تنظيم الاتصالات

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر

	إيضاح	2011 درهم	2010 درهم
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والآلات والمعدات	6	**236.114.112**	177.875.053
الموجودات غير الملموسة	7	**7.459.868**	10.782.887
		243.573.980	**188.657.940**
الموجودات المتداولة			
الذمم المدينة التجارية والأخرى	8	**712.396.009**	790.537.398
السلفيات المقدّمة للمورّدين		**22.118.368**	49.301.456
النقد وما يعادله	9	**1.354.580.313**	865.123.275
		2.089.094.690	1.704.962.129
إجمالي الموجودات		**2.332.668.670**	**1.893.620.069**
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
الفائض المتراكم	17	**2.176.493.313**	1.727.891.550
المطلوبات غير المتداولة			
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	10	**6.526.528**	2.878.504
الإيرادات المؤجّلة		**7.550.111**	5.706.049
المحتجزات		**13.584.480**	13.021.811
		27.661.119	**21.606.364**
المطلوبات المتداولة			
الإيرادات المؤجّلة		**32.932.580**	26.161.559
الذمم الدائنة التجارية والأخرى	11	**95.581.657**	117.960.596
		128.514.238	**144.122.155**
إجمالي المطلوبات		**156.175.357**	165.728.519
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**2.332.668.670**	**1.893.620.069**

تم اعتماد هذه البيانات المالية والتصريح بإصدارها من قبَل مجلس الإدارة.

تشكّل الإيضاحات المدرَجة على الصفحات من 6 إلى 19 جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية.

إنّ تقرير مدقّقي الحسابات المستقلّين مدرَج في الصفحة 29.

هيئة تنظيم الاتصالات

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

		2011 درهم	2010 درهم
الأنشطة التشغيلية			
فائض السنة		**551.800.673**	507.826.310
تسويات لـ:			
الاستهلاك والإطفاء	7,6	**18.931.806**	14.814.769
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	10	**3.731.395**	1.046.327
الأرباح من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات		**-**	(85.957)
شطب ممتلكات وآلات ومعدات		**-**	1.017.484
إيرادات الفائدة		**(29.321.354)**	(36.519.808)
		545.142.520	488.099.125
التغيّر في الذمم المدينة التجارية والأخرى والمدفوعات مقدّماً		**78.141.389**	(292.263.450)
التغيّر في الذمم الدائنة التجارية والأخرى		**(22.378.938)**	41.022.438
التغيّر في الإيرادات المؤجّلة		**8.615.083**	4.627.597
النقد من العمليات التشغيلية		**609.520.054**	241.485.710
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	10	**(83.371)**	(312.992)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**609.436.683**	241.172.718
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات وموجودات غير ملموسة	7,6	**(73.847.846)**	(119.407.125)
المتحصّلات من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات		**-**	244.699
المحتجزات		**562.669**	8.407.131
السلفيات إلى الموردين		**27.183.088**	17.699.425
الفائدة المستلَمة		**29.321.354**	36.519.808
الودائع قصيرة الأجل	9	**(530.703.125)**	(403.267.500)
صافي التدفقات النقدية المستخدَم في الأنشطة الاستثمارية		**(547.483.860)**	(459.803.562)
الأنشطة التمويلية			
الدفعات المقدّمة إلى وزارة المالية		**(100.000.000)**	-
صافي الإلتزامات الناشئة عن تحويل هيئة المعلومات العامة (راجع إيضاح 13 ب)		**(3.198.910)**	-
النقد المستخدَم في الأنشطة التمويلية		**(103.198.910)**	-
النقص في النقد وما يعادله		**(41.246.087)**	(218.630.844)
النقد وما يعادله في 1 يناير		**55.123.275**	273.754.119
النقد وما يعادله في 31 ديسمبر	9	**13.877.188**	55.123.275

تشكّل الإيضاحات المدرَجة على الصفحات من 6 إلى 19 جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية.

إنّ تقرير مدقّقي الحسابات المستقلّين مدرَج في الصفحة 29.

هيئة تنظيم الاتصالات

بيان التغيّرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	الفائض المتراكم درهم
في 1 يناير 2010	1.220.065.240
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	507.826.310
في 31 ديسمبر 2010	**1.727.891.550**

كما في 1 يناير 2011	1.727.891.550
صافي المطلوبات الناشئة عن تحويل هيئة المعلومات العامة (راجع إيضاح 13 ب)	(3.198.910)
الدفعات المقدّمة إلى وزارة المالية	(100.000.000)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	551.800.673
في 31 ديسمبر 2011	**2.176.493.313**

تشكّل الإيضاحات المدرَجة على الصفحات من 6 إلى 19 جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية.

إنّ تقرير مدقّقي الحسابات المستقلّين مدرَج في الصفحة 29.

تستمدّ الهيئة أهدافها الاستراتيجية من قانون الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة ولائحته التنفيذية، والسياسة العليا لقطاع الاتصالات بدولة الإمارات. وتتلخّص هذه الأهداف بضمان تأمين خدمات الاتصالات في جميع أنحاء الدولة، وإنجاز تحسين الخدمات بما يتعلق بالجودة والتنوّع، وضمان جودة الخدمات بما يتطابق مع شروط الترخيصات من قبَل حاملي التراخيص، وتحفيز خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة، والترويج لقطاع الاتصالات، وتطويره بالدولة من خلال التدريب والتنمية وتأسيس مؤسسات تدريبية ذات صلة بالقطاع، وكذلك حلّ النزاعات التي قد تطرأ بين المشغّلين المرخّصين، وتأسيس وتطبيق إطار للسياسات والتنظيمات، والترويج للتكنولوجيا الحديثة، بما يضمن لدولة الإمارات العربية المتحدة دوراً إقليمياً متقدّماً رائداً في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمساهمة في تطوير الموارد البشرية في الدولة، وتشجيع البحوث والتطوير.

إيضاحات حول البيانات المالية

1- الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم تأسيس هيئة تنظيم الاتصالات («الهيئة») كهيئة اتحادية مستقلة عامة، بغرض تنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة («الإمارات»)، وفقاً للمادة 6 من قانون الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة (القانون الاتحادي طبقاً للمرسوم رقم 3 لسنة 2003). تتم حوكمة الهيئة طبقاً للقانون الاتحادي (المرسوم رقم 3 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية). إنّ العنوان المسجّل لمكتب الهيئة هو ص.ب. 26662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

2- أساس الإعداد

(أ) بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

(ب) أساس القياس

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

(ج) العملة الرسمية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة («الدرهم»)، وهي العملة الرسمية وعملة التقرير.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إنّ إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلّب من الإدارة أن تقوم بوضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثّر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلَنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها، ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير، وفي الفترات المستقبلية التي تتأثّر بهذه التغيرات. وقد تم على وجه التحديد في الإيضاح 16 بيان المعلومات حول المجالات الهامة لعدم اليقين في التقديرات والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على المبالغ المعترَف بها في البيانات المالية.

3- السياسات المحاسبية الهامة

لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية المبّينة أدناه، والتي تتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية بشكل متّسق على كافة الفترات المقدّمة في هذه البيانات المالية عند التعامل مع البنود التي تُعتبَر هامة فيما يتعلق بالبيانات المالية.

تمت إعادة تصنيف بعض مبالغ المقارنة، حيثما قضت الضرورة، لتتوافق مع العرض المتّبع في السنة الحالية.

(أ) عمليات دمج الأعمال

حيازة وحدات خاضعة لسيطرة مشترَكة

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال التي تنشأ من تحويلات الحصص في الوحدات الخاضعة لسيطرة مشترَكة من قبَل الحكومة الاتحادية في التاريخ المحدّد في المرسوم الرئاسي. يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها بالقيَم الدفترية المعترَف بها سابقاً في دفاتر الوحدة المحوّلة. يتم إضافة عناصر حقوق الملكية المستحوذ عليها في الوحدات إلى العناصر المماثلة في حقوق ملكية الهيئة.

(ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء هذه المعاملات. كما يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. تتمثّل أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية من البنود المالية بالفارق بين التكلفة المطفأة بالدرهم الإماراتي في بداية السنة معدّلة مقابل المدفوعات خلال السنة، وبين التكلفة المطفأة في العملة الأجنبية التي تم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة.

(ج) الأدوات المالية

الموجودات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بالموجودات المالية في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المعنية.

تقوم الهيئة بإيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند تحويل حقوق الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات المالية من خلال معاملة ما يتم فيها تحويل كافة مخاطر وامتيازات ملكية الموجودات المالية بصورة فعلية.

يتم تصنيف الأدوات المالية الخاصة بالهيئة ضمن فئة القروض والذمم المدينة. تتمثّل القروض والذمم المدينة بأدوات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولكنّها غير مدرجة في سوق نشط. يتم مبدئياً الاعتراف بهذه الموجودات بالقيمة العادلة زائداً أية تكاليف منسوبة مباشرةً للمعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، حيثما تكون القيمة الزمنية للمال هامة، يتم قياس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وُجدَت.

تشتمل القروض والذمم المدينة على النقد وما يعادله والذمم المدينة التجارية والأخرى. في حين يشتمل النقد وما يعادله على الأرصدة النقدية والودائع تحت الطلب التي تنطوي على فترات استحقاق أصلية تمتدّ لثلاثة أشهر أو أقل.

المطلوبات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بالمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المعنية. يتم مبدئياً الاعتراف بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة زائداً أية تكاليف منسوبة مباشرةً للمعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تقوم الهيئة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي الالتزامات التعاقدية أو يتم الوفاء بها أو إلغاؤها.

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية، ويتم بيان صافي القيمة ضمن بيان المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الهيئة حق قانوني بمقاصة هذه المبالغ، وتكون لديها الرغبة إما في تسوية المعاملات على أساس صافي القيمة أو تحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

(د) الممتلكات والآلات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، في حال وجودها.

تشتمل التكلفة على المصروفات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة لحيازة أو إنشاء الموجودات. عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكوّنات رئيسية) من الممتلكات والآلات والمعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات، من خلال مقارنة المتحصّلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات، ويتم الاعتراف بصافي القيمة ضمن الإيرادات الأخرى في الأرباح أو الخسائر.

الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

تقوم الهيئة برسملة كافة التكاليف المرتبطة بالموجودات كأعمال رأسمالية قيد الإنجاز، لحين تاريخ إنجاز وتشغيل هذه الموجودات. يتم تحويل هذه التكاليف من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات المناسبة عند إنجازها وتشغيلها، ويتم احتساب الاستهلاك على أعمارها الاقتصادية الإنتاجية، اعتباراً من تاريخ الإنجاز والتشغيل.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالقيمة الدفترية للأصل المعني إذا كان من المحتمل أن تتدفّق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتضمّنة في هذا الجزء إلى الهيئة، وكان من الممكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبّدها.

الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن الأرباح أو الخسائر بأقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدّرة لكل جزء من أجزاء الممتلكات والآلات والمعدات. تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيَم المتبقّية بتاريخ كل تقرير، ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدّرة للفترات الحالية والمقارنة:

المباني	7-27 سنة
التحسينات على العقارات المستأجرة	5 سنوات
أجهزة الكمبيوتر	3 سنوات
الأثاث والتركيبات	5 سنوات
المعدات المكتبية	4 سنوات
معدات مراقبة التردّد	5 سنوات
السيارات	4 سنوات

(هـ) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم الاستحواذ عليها من قبَل الهيئة، والتي لها أعمار إنتاجية محدودة، بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وُجدَت.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة، وذلك فقط عندما تعمل على زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمّنة في الموجودات المعنية المرتبطة بهذه المصروفات. ويتم الاعتراف بكافة المصروفات الأخرى ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبّدها.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة بأقساط متساوية ضمن الأرباح أو الخسائر على مدى أعمارها الإنتاجية المقدّرة اعتباراً من تاريخ تأهيلها للاستخدام. إنّ الأعمار الإنتاجية المقدّرة للموجودات غير الملموسة للفترة الحالية والمقارَنة تمتدّ لثلاث سنوات.

(و) انخفاض القيمة

الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية بتاريخ كل تقرير للتحقّق ممّا إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. يُعتبَر أنّ الأصل المالي قد تعرّض لانخفاض القيمة إذا كان هناك أي دليل موضوعي يُشير إلى وقوع خسارة بعد الاعتراف المبدئي للأصل، وكان لحدث الخسارة تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة لذلك الأصل، بحيث يمكن تقديره بصورة موثوقة. قد تتضمّن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة الموجودات المالية التأخّر أو التعثّر في السداد من قبَل المدين، أو إعادة جدولة المبلغ المستحق للهيئة وفقاً لشروط ما كانت الهيئة لتقبلها في ظروف أخرى أو مؤشرات على أنّ المدين سيتعرّض للإفلاس.

يتم الاعتراف بالخسائر ضمن الأرباح أو الخسائر، ويتم عكسها في الحساب المخصّص للذمم المدينة. عندما يتسبّب حدث لاحق في تقليص خسائر انخفاض القيمة، يتم عكس هذا التقليص في خسائر انخفاض القيمة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات غير المالية

يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة القيَم الدفترية لموجودات الهيئة غير المالية للتحقّق ممّا إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

تتمثّل القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو الوحدة المنتجة للنقد بالقيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة، ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحدّدة للأصل المعني. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ز) تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصّص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين الوافدين على أساس الالتزام الذي قد ينشأ فيما لو تم إنهاء خدمات كافة الموظفين في تاريخ التقرير وفقاً للأحكام والسياسات المتّبعة من قبَل قسم الموارد البشرية لدى الهيئة، وهي مفضّلة عن قانون العمل الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أما بالنسبة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنّ الهيئة تساهم في برنامج المعاشات الاتحادي بدولة الإمارات وفقاً لأحكام البرنامج.

لم يتم إجراء تقييم اكتواري فيما يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين والامتيازات الأخرى، حيث ترى الإدارة أنّ صافي تأثير معدل الخصم ومستوى الامتيازات والراتب المستقبلي على القيمة الحالية للالتزام الخاص بالامتيازات، لن يكون هاماً.

(ح) المخصّصات

يتم تكوين مخصّص ما عندما يكون لدى الهيئة، كنتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة. ويكون من المحتمل أن يتطلّب تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام.

(ط) عقود الإيجار التشغيلية

يتم تصنيف عقود إيجار الموجودات التي يحتفظ المؤجّر بموجبها بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بشكل فعلي كعقود إيجار تشغيلية. ويتم الاعتراف بدفعات الإيجار التي تتم بموجب عقود الإيجار التشغيلية ضمن الأرباح أو الخسائر بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار.

(ي) المنح الحكومية

تُعدّ الهيئة بمثابة منشأة مستقلة تم تأسيسها من قبَل الحكومة الاتحادية، وتعمل بدورها على تلقّي أية مساعدات حكومية. لذلك، تقوم الهيئة بتقييم طبيعة المساعدة للتحقّق ممّا إذا كانت المعاملة تمثّل مساهمة رأسمالية أو منحة حكومية.

يتم تحديد ذلك بعد دراسة عدة عوامل، بما في ذلك وليس على سبيل الحصر، الغرض من المساعدة والظروف القائمة المرتبطة بتلقّي المساعدة والشكل القانوني ووثائق المساعدة.

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك دليل معقول على استلام المنحة في المستقبل، والالتزام بكافة الشروط ذات الصلة.

المنح الحكومية غير المالية

تلقّت الهيئة سابقاً موجودات في شكل أرض من حكومة أبوظبي وحكومة دبي، وذلك بغرض بناء مكاتبها. تم الاعتراف بالأرض المستلمة ضمن البيانات المالية بالقيمة الإسمية.

المنح الحكومية المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بالمنح الحكومية المالية التي تعوّض الهيئة عن المصروفات التي يتم تكبّدها ضمن بيان المركز المالي كالتزام مؤجّل. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج هذه المنح ضمن الأرباح أو الخسائر بصورة منتظمة على مدى الفترات التي يتم فيها الاعتراف بالمصروفات ذات الصلة، حيثما يكون مناسباً.

(ك) التراخيص والتصاريح

رسوم تخصيص الطيف الترددّي

يتم الاعتراف برسوم تخصيص الطيف الترددّي عندما يكون بالإمكان قياس الأساس الذي ترتكز عليه هذه الرسوم، وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، ويكون من المرجّح أن تتدفّق للهيئة المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الرسوم.

يتم الاعتراف بهذه الرسوم كما ورد في الاتفاقية بأقساط متساوية على مدى فترة العقد.

رسوم تخصيص الأرقام

يتم الاعتراف بتلك الرسوم عند تخصيص الأرقام على الأقساط الموزّعة بشكل متساوٍ خلال فترة التخصيص.

رسوم أسماء النطاقات

يتم الاعتراف برسوم أسماء النطاقات بأقساط متساوية عندما يكون بالإمكان قياس الأساس الذي ترتكز عليه هذه الرسوم، وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، ويكون من المرجّح أن تتدفّق للهيئة المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الرسوم.

رسوم الطلبات

يتم الاعتراف عند استلام التطبيق عندما يتم استلام الطلبات من قبَل العميل.

رسوم الترخيص والتسجيل

يتم الاعتراف برسوم الترخيص والتسجيل بأقساط متساوية عندما يكون بالإمكان قياس الأساس الذي ترتكز عليه هذه الرسوم، وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، ويكون من المرجّح أن تتدفّق للهيئة المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الرسوم.

(ل) مساهمات صندوق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتم الاعتراف بالمساهمات المقدّمة من حاملي التراخيص بصورة سنوية، وذلك بناءً على المساهمة المقدّمة من قبَل مشغّلي الاتصالات المتمثّلة بنسبة 1% من إجمالي إيرادات المشغّلين.

(م) إيرادات التمويل

تشتمل إيرادات التمويل على إيرادات الفائدة من الصناديق المستثمر بها، ويتم الاعتراف بها عند استحقاقها ضمن الأرباح أو الخسائر، وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعّالة.

4- المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تفعيلها حتى الآن

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي لم يتم تفعيلها على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2011، ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية. من غير المتوقّع أن يكون لهذه المعايير والتفسيرات الجديدة تأثيراً هاماً على البيانات المالية للهيئة.

5- التراخيص والتصاريح

	2011 درهم	2010 درهم
رسوم استخدام مجال التردّد والتراخيص ذات الصلة	**265.422.310**	234.640.593
رسوم منح الأرقام	**88.660.801**	83.432.256
بيع أسماء الملكية	**8.904.471**	7.973.764
رسوم التطبيق والتسجيل	**3.085.246**	2.710.794
رسوم الترخيص	**2.778.844**	2.632.774
	368.851.672	331.370.181

6- الممتلكات والآلات والمعدات

	المباني	التحسينات على العقارات المستأجرة	أجهزة الكمبيوتر	الأثاث والتركيبات	
	درهم	درهم	درهم	درهم	
التكلفة					
في 1 يناير 2010	-	6.739.389	13.597.406	4.362.213	
الإضافات	-	-	2.593.183	9.200	
الاستبعادات	-	-	-	-	
المشطوبات	-	-	(98.172)	-	
في 31 ديسمبر 2010	**-**	**6.739.389**	**16.092.417**	**4.371.413**	
في 1 يناير 2011		6.739.389	16.092.417	4.371.413	
الإضافات	-	-	1.693.162	2.943.985	
التحويلات	112.525.186	-	-	-	
في 31 ديسمبر 2011	**112.525.186**	**6.739.389**	**17.785.579**	**7.315.398**	
الاستهلاك					
في 1 يناير 2010	-	3.040.546	6.687.320	1.762.451	
الاستهلاك المحمّل على السنة	-	1.199.499	4.351.251	866.419	
الاستبعادات	-	-	-	-	
في 31 ديسمبر 2010	**-**	**4.240.045**	**11.038.571**	**2.628.870**	
في 1 يناير 2011	-	4.240.045	11.038.571	2.628.870	
الاستهلاك المحمّل على السنة	2.130.914	1.080.297	3.147.592	1.013.516	
في 31 ديسمبر 2011	**2.130.914**	**5.320.342**	**14.186.163**	**3.642.386**	
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2010	-	2.499.344	5.053.846	1.742.543	
في 31 ديسمبر 2011	**110.394.272**	**1.419.049**	**3.599.417**	**3.673.012**	

تم إنشاء مباني على قطع من الأراضي المستلمة من حكومتَي أبوظبي ودبي (راجع أيضاً الإيضاح رقم 13).

	المعدات المكتبية	معدات مراقبة التردّد	السيارات	الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
	3.383.392	7.868.685	390.850	56.161.944	92.503.879
	44.765	10.237.886	78.000	97.322.801	110.285.835
	-	(257.390)	(72.150)	-	(329.540)
	-	-	-	-	(98.172)
	3.428.157	**17.849.181**	**396.700**	**153.484.745**	**202.362.002**
	3.428.157	17.849.181	396.700	153.484.745	202.362.002
	3.967.457	3.754.265	-	58.362.051	70.720.920
	-	-	-	(112,525,186)	(112.525.186)
	7.395.613	**21.603.446**	**396.700**	**99.321.610**	**273.082.922**
	1.074.917	2.362.775	184.696	-	15.112.705
	807.472	2.226.100	94.301	-	9.545.042
	-	(98.648)	(72.150)	-	(170.798)
	1.882.389	**4.490.227**	**206.847**	**-**	**24.486.949**
	1.882.389	4.490.227	206.847	-	24.486.949
	1.222.063	3.808.105	79.375	-	12.481.861
	3.104.452	**8.298.332**	**286.222**	-	**36.968.810**
	1.545.768	13.358.954	189.853	153.484.745	177.875.053
	4.291.161	**13.305.114**	**110.478**	**99.321.610**	**236.114.112**

7- الموجودات غير الملموسة

تشتمل الموجودات غير المالية برامج الكمبيوتر.

التكلفة	درهم
في 1 يناير 2010	14.606.553
الإضافات	7.904.726
في 31 ديسمبر 2010	**22.511.279**

في 1 يناير 2011	22.511.279
الإضافات	3.126.926
في 31 ديسمبر 2011	**25.638.205**

الإطفاء	
في 1 يناير 2010	6.755.917
المحمّل على السنة	4.972.475
في 31 ديسمبر 2010	**11.728.392**

في 1 يناير 2011	11.728.392
المحمّل على السنة	6.449.945
في 31 ديسمبر 2011	**18.178.337**

صافي القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2010	10.782.887
في 31 ديسمبر 2011	**7.459.868**

8- الذمم المدينة التجارية والأخرى

	2011 درهم	2010 درهم
الذمم المدينة التجارية	**683.448.938**	754.517.221
المبالغ المدفوعة مقدّماً	**5.274.578**	11.835.157
الذمم المدينة الأخرى	**23.672.493**	24.185.020
	712.396.009	790.537.398

إيضاحات حول البيانات المالية

9- النقد والأرصدة المصرفية

	2011 درهم	2010 درهم
النقد في الصندوق	**40.384**	33.259
الأرصدة المصرفية	**13.836.804**	55.090.016
النقد وما يعادله لأغراض بيان التدفقات النقدية	**13.877.188**	55.123.275
ودائع لأجل	**1.340.703.125**	810.000.000
	1.354.580.313	865.123.275

تتمثّل الودائع لأجل بودائع ذات أجل محدّد، وتتراوح فترات استحقاقها ما بين 3 إلى 12 شهراً، ويتم إيداعها لدى بنوك محلية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. تحقّق هذه الودائع فائدة سنوية بمعدل يتراوح ما بين 0.125% إلى 4.90% (2010: 1.55% إلى 4.90%).

10- تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	2011 درهم	2010 درهم
في 1 يناير	**2.878.504**	2.145.169
المرصود خلال السنة	**3.731.395**	1.046.327
المدفوع خلال السنة	**(83.371)**	(312.992)
في 31 ديسمبر	**6.526.528**	2.878.504

11- الذمم الدائنة التجارية والأخرى

	2011 درهم	2010 درهم
الذمم الدائنة التجارية	**58.572.918**	87.596.675
المطلوبات المستحقّة	**34.527.186**	20.897.863
سلفيات العملاء	**2.481.554**	9.466.058
	95.581.658	117.960.596

11- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

هوية الأطراف ذات علاقة

وفقاً لما جاء في الإيضاح 1، تم تأسيس هيئة تنظيم الاتصالات («الهيئة») كهيئة اتحادية مستقلة عامة. تقوم الهيئة في سياق الأعمال الاعتيادية بإجراء معاملات مع شركات تخضع لسيطرة مشتركة أو لتأثير هام من قبَل الحكومة الاتحادية.

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 24 «الأطراف ذات العلاقة» المعدّل، فإنّ للهيئة الخيار بعدم الإفصاح عن المعاملات مع الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة والشركات الأخرى التي تخضع لسيطرة مشتركة أو لتأثير هام من قبَل الحكومة الاتحادية. إنّ طبيعة هذه المعاملات التي تدخل فيها الهيئة مع الأطراف ذات العلاقة تتمثّل في تحقيق إيرادات من التراخيص والتصريحات، وتلقّي مساهمات صندوق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

12- مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

فيما يلي، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

	2011 درهم	2010 درهم
امتيازات قصيرة الأجل	**17.065.030**	9.040.588
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	**53.271**	46.122
مكافآت ما بعد الخدمة	**797.005**	516.416
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**17.915.306**	9.603.126

13-المنح الحكومية

(أ) المنح الحكومية غير المالية

تلقّت الهيئة في السنوات السابقة قطع أراضي من حكومة أبوظبي وحكومة دبي كمنح حكومية بغرض إنشاء مباني مكتبية. وبالتالي، فقد تم تصنيف هذه الأراضي كممتلكات وآلات ومعدات. تم تسجيل كل من المنحة والأرض ضمن البيانات المالية بالقيمة الإسمية.

(ب) المنح الحكومية المالية

وفقاً للقانون الإتحادي رقم 3 لسنة 2011 الساري اعتباراً من 1 يناير 2011، تم حلّ الهيئة العامة للمعلومات المتّصلة بها إلى هيئة تنظيم الاتصالات، والتي هي بمثابة منشأة حكومية اتحادية، ومن ثم تم تحويل كافة الموجودات والمطلوبات إلى هيئة تنظيم الاتصالات.

تتمثّل المعاملة أعلاه بتحويل حصص في منشأة تخضع لسيطرة مشتركة من قبَل الحكومة الاتحادية، وتم الاعتراف بها وفقاً للسياسة المحاسبية المتّبعة لدى الهيئة حول حيازة المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة (راجع إيضاح 3 (أ)). وبالتالي، قامت هيئة تنظيم الاتصالات بالاعتراف بموجودات ومطلوبات الهيئة العامة للمعلومات بالقيَم الدفترية كما في تاريخ التحويل، كما تم الاعتراف بالقيمة المتبقّية البالغة 3.198.910 درهم ضمن حقوق الملكية.

علاوةً على ذلك، اعتباراً من ذلك التاريخ، تم إدراج كافة موظفي الهيئة العامة للمعلومات في هيئة تنظيم الاتصالات، كما تم تحويل الميزانية التقديرية المعتمَدة للهيئة العامة للمعلومات للسنة المالية 2011 إلى هيئة تنظيم الاتصالات.

بناءً على تحليل العوامل ذات الصلة، اعترفت هيئة تنظيم الاتصالات باستلام المنحة الحكومية المتعلقة بالهيئة العامة للمعلومات ضمن بيان الدخل الشامل.

14-الالتزامات

التزامات المصروفات الرأسمالية

	2011 درهم	2010 درهم
المتعهّد بها والمتعاقد عليها	15.000.000	69.500.000

التزامات عقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي، القيمة الدنيا لدفعات الإيجار المستقبلية مستحقّة الدفع بموجب عقود الإيجار التشغيلية كما في تاريخ التقرير:

	2011 درهم	2010 درهم
مستحقّة الدفع خلال سنة واحدة	-	12.530.555

15-التقديرات والأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، والمبيّنة في الإيضاح 3، قامت الإدارة بوضع تقديرات وأحكام في المجالات التالية التي لها أكبر الأثر على قيَم الموجودات والمطلوبات المعترَف بها في البيانات المالية. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام، وهي ترتكز على الخبرات السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقّعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقَد بأنّها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

انخفاض قيمة الموجودات

تقوم الإدارة بتاريخ كل تقرير بالتحقّق ممّا إذا كان هناك أية مؤشرات على احتمال تعرّض موجوداتها لانخفاض القيمة. وفي حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. خلصت الإدارة، استناداً إلى تقييم الظروف الراهنة في تاريخ التقرير، إلى عدم وجود أية مؤشرات على احتمال تعرّض موجوداتها لانخفاض القيمة.

خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة

تقوم الهيئة بمراجعة ذممها المدينة لتقييم انخفاض القيمة مرة واحدة على الأقل سنوياً. إنّ مخاطر الائتمان التي تتعرّض لها الهيئة تكون منسوبة بشكل أساسي إلى ذممها المدينة. لتحديد مدى ضرورة إدراج خسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر، تقوم الهيئة بوضع الأحكام للتحقّق ممّا إذا كانت هناك أية بيانات ملحوظة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة. وبالتالي، يتم رصد مخصّص لانخفاض القيمة عند وجود ظرف أو حدث محدّد نتج عنه خسارة، ويُعتبَر، اعتماداً على الخبرة السابقة، بمثابة دليل على انخفاض القدرة على استرداد التدفقات النقدية.

الأعمار الإنتاجية المقدّرة للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية والقيَم المتبقّية لبنود الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة، استناداً إلى الاستخدام المزمَع للموجودات والأعمار الإنتاجية الاقتصادية المتوقّعة لتلك الموجودات. إنّ التغيّرات اللاحقة في الظروف مثل الاستخدام المستقبلي للموجودات المعنية قد يؤدي إلى اختلاف الأعمار الإنتاجية أو القيَم المتبقّية الفعلية عن التقديرات الأولية. راجِع الإيضاح 3 (د) حول الأعمار الإنتاجية المقدّرة للممتلكات والآلات والمعدات.

16- إدارة المخاطر والأدوات المالية

إنّ الهيئة معرّضة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

تتمثّل سياسة الهيئة في عدم التضارب في المخاطر المالية. وبالتالي، تقتضي الإدارة المالية للهيئة بشكل حصري إدارة وتخفيف المخاطر المالية التي تنشأ كنتيجة مباشرة عن عمليات الهيئة.

يقدّم هذا الإيضاح معلومات حول الهيئة للمخاطر التي تنشأ عن استخدام أدوات مالية، ويصف أغراض الهيئة وسياساتها والطرق المستخدَمة من قبَلها في قياس وإدارة هذه المخاطر. كما تم إدراج بعض الإفصاحات ذات الطبيعة الكمية الأخرى ضمن هذه البيانات المالية.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تعرّض الهيئة لخسائر مالية في حال لم يتمكّن الطرف المقابل من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من الذمم المدينة التجارية.

الذمم المدينة التجارية

فيما يلي، أعمار الذمم المدينة التجارية في تاريخ التقرير:

	الإجمالي درهم	لم تتجاوز موعد استحقاقها ولم تتعرّض لانخفاض القيمة درهم	لم تتعرّض لانخفاض القيمة ولكنّها متأخّرة السداد	
			30 - 60 يوم درهم	61 يوم وأكثر درهم
2011	**683.448.938**	**412.311.512**	**140.880**	**270.996.546**
2010	754.517.221	383.989.820	2.661.733	367.865.668

تشتمل الذمم المدينة التجارية بصورة أساسية على المبالغ المستحقّة من «اتصالات» و«دو» (راجِع الإيضاح 8)، وهما يمثّلان شركتان حكوميتان اتحاديتان.

تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة وتقييم مخاطر الائتمان، كما تقوم برصد مخصّص لانخفاض القيمة، بحيث يمثّل تقديرها للخسائر المتكبّدة فيما يتعلق بذممها المدينة التجارية. نظراً لطبيعة علاقة الهيئة مع «اتصالات» و«دو»، وبناءً على الخبرة السابقة، فإنّه من المتوقّع استرداد المبالغ المتأخّرة السداد بالكامل. بالتالي، لا ترى الإدارة ضرورة رصد مخصّص لانخفاض القيمة فيما يتعلق بهذه الذمم المدينة.

مخاطر السيولة

تتمثّل مخاطر السيولة بالصعوبات التي قد تواجهها الهيئة في الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. يتمثّل نهج الهيئة في إدارة مخاطر السيولة بضمان امتلاكها دائماً سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل كل من الظروف العادية والظروف الحرجة، بدون تكبّد خسائر غير مقبولة أو تعرّض سمعة الهيئة للخطر. كما تعمل الهيئة على ضمان امتلاكها السيولة الكافية عند الطلب للوفاء بمصروفاتها التشغيلية المتوقّعة.

يوضح الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية في تاريخ التقرير:

	أقل من 3 أشهر درهم	من سنة إلى 5 سنوات درهم	الإجمالي درهم
31 ديسمبر 2011			
الذمم الدائنة التجارية	**58.572.918**	**-**	**92.872.475**
المحتجزات	**-**	**13.584.480**	**13.584.480**
	58.572.918	**13.584.480**	**106.456.955**
31 ديسمبر 2011			
الذمم الدائنة التجارية	87.596.675	-	87.596.675
المحتجزات	-	13.021.811	13.584.480
	87.596.675	13.021.811	100.618.486

مخاطر السوق

تتمثّل مخاطر السوق في التغيّرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة التي من شأنها أن تؤثّر على إيرادات الهيئة أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية. إنّ الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرّض لمخاطر السوق والسيطرة عليه ضمن الحدود المقبولة، مع تحقيق أعلى عائد ممكن.

مخاطر العملات

يُعدّ تعرّض الهيئة لمخاطر العملات محدوداً حيث تتم معظم معاملات الهيئة بالدرهم، كما أنّ الجزء الأكبر من الموجودات والمطلوبات المالية بالدرهم.

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثّل مخاطر أسعار الفائدة في تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيّرات في معدلات الفائدة السوقية. لا يوجد لدى الهيئة أية التزامات تخضع لفائدة، كما أنّ موجوداتها التي تخضع لفائدة تنطوي على معدلات فائدة ثابتة، وبالتالي فإنّ الهيئة غير معرّضة لمخاطر أسعار الفائدة.

القيَم العادلة

لا تختلف القيَم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بشكل مادي عن القيَم الدفترية كما في تاريخ بيان المركز المالي.

17- الفائض المتراكم

يشتمل الفائض المتراكم البالغ 2.176.493.313 درهم على مبلغ 1.861.437.548 درهم منسوب إلى صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (راجع الإيضاح 18). تعمل الهيئة على ضمان توفير الفائض المنسوب إلى صندوق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة حصرية لتلبية أهداف الصندوق.

18- صندوق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قامت اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات بتأسيس صندوق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بموجب القرار الصادر عن اللجنة رقم 1 لسنة 2005، وذلك بغرض الترويج لأبحاث الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم تمويل صندوق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مساهمات مشغّلي الاتصالات مثل «اتصالات» و«دو»، ما يعادل 1% من إجمالي إيرادات المشغّلين.

فيما يلي، التفاصيل المالية لصندوق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من واقع سجلّات الهيئة:

	2011 درهم	2010 درهم
الإيرادات	**410.965.560**	395.065.820
إيرادات الفائدة المتعلقة بصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**19.552.194**	26.676.272
المصروفات	**62.562.344**	50.795.106
الفائض	**367.955.410**	370.946.986
الذمم المدينة	**669.320.688**	756.354.589

تشتمل مصروفات السنة على منح صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونفقات منح دراسية بمبلغ 58.538.332 درهم (2010: 50.096.057 درهم)، وتكاليف موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ 4.024.012 درهم (2010: 699.049 درهم).

فيما يلي، الحركات في رصيد الفائض المتراكم المتعلق بصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

	2011 درهم	2010 درهم
في 1 يناير	**1.493.482.138**	1.122.535.152
الفائض للسنة	**367.955.410**	370.946.986
في 31 ديسمبر	**1.861.437.548**	1.493.482.138

التاريخ: 22 نوفمبر، 2012

المرجع: TRA/DG/BoD/12/284